# الفصل الأول

## إشكالية المصطلح النقدي
## (دراسة نظرية)

أولا : المصطلح النقدي/ حدود المفهوم

ثانيا: نشأة علم المصطلح وأهميته

ثالثا: وظائف المصطلح وآليات الاصطلاح

رابعا: إشكالية المصطلح النقدي

# الفصل الثاني

## أبرز المصطلحات النقدية في كتاب (المطابقة والاختلاف)

1- المطابقة

2- التفكيك

3- الاختلاف

4- التمركز حول العقل

5- التمركز حول الصوت

6- علم الكتابة

7- القراءة

8- السردية

## 9- والخطاب والنص

# مقدمة

# فهرس الموضوعات

# الخاتمة

# قائمة المصادر والمراجع

# الملخص

# فهرس الموضوعات


| | |
|---|---|
| **مقدمة:** | |
| **الفصل الأول : إشكالية المصطلح النقدي (دراسة نظرية)** | |
| **أولا : المصطلح النقدي/ حدود المفهوم** | 04 |
| **1- مفهوم المصطلح عند الغرب** | 04 |
| أ- لغة | 04 |
| ب- اصطلاحا | 04 |
| **2- مفهوم المصطلح عند العرب** | 06 |
| أ- لغة | 06 |
| ب- اصطلاحا | 06 |
| **3- مفهوم المصطلح النقدي** | 08 |
| **ثانيا: نشأة علم المصطلح وأهميته** | 09 |
| **1- نشأة علم المصطلح** | 09 |
| أ- عند الغرب | 09 |
| ب- عند العرب | 11 |
| **2- أهمية علم المصطلح** | 12 |
| **ثالثا: وظائف المصطلح وآليات الاصطلاح** | 13 |
| **1- وظائف المصطلح** | 13 |
| **2- آليات صياغة المصطلح** | 15 |
| **رابعا: إشكالية المصطلح النقدي** | 22 |
| **1- إشكالية المصطلح النقدي في النقد العربي الحديث** | 22 |
| **2- إشكالية المصطلح النقدي عند "عبد الله إبراهيم"** | 27 |

| الفصل الثاني: أبرز المصطلحات النقدية في كتاب (المطابقة والاختلاف) | |
|---|---|
| **1–** المطابقة | 31 |
| **2–** التفكيك | 34 |
| **3–** الاختلاف | 38 |
| **4–** التمركز حول العقل | 40 |
| **5–** التمركز حول الصوت | 43 |
| **6–** علم الكتابة | 44 |
| **7–** القراءة | 46 |
| **8–** السردية | 46 |
| **9–** والخطاب والنص | 48 |
| **الخاتمة** | 52 |
| **قائمة المصادر والمراجع** | |
| **الملخص** | |
| **فهرس الموضوعات** | |

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المسيلة

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

# المصطلح النقدي

## عند عبد الله إبراهيم

"المطابقة والاختلاف" أنموذجا

**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر**

فرع: أدب عربي

حديث

تخصص: نقد أدبي

إعداد الطالبة:

- **مريصي كريمة**

**لقريشي عمار**

إشراف الأستاذ:

**د/ بن**

السنة الجامعية: **2013/2012**

يبتدئ البحث العلمي عادة بمجموعة من الأسئلة والاستفسارات التي تصاحبها فرضيات وتوقّعات، ومن طبيعة أي عمل أو بحث علمي أن تكون له ثمار في ختامه، وبين الشّوطين يتحسّس الباحث مشقّة العبور من المجهول إلى المعلوم، ويعيش متعة السفر بين زحمة الأفكار التي تشعره أحيانا بالدوار وأحيانا أخرى تقرّبه من سرّ الحقيقة التي لا يخبر أغوارها إلّا من ذاق فعرف.

وفي ختام هذا الرّحيل الاستكشافي في أعماق الإشكالية الاصطلاحية النقدية الجديدة، كان من اللّازم أن نلقي قلم الترحال عند النتائج الآتية:

- إنّ في المصطلح النقدي الجديد ما فيه من الالتباس والفوضى والاعتياص والتنازع والانغلاق على الفهم، وكلّ ما من شأنه أن يشكّل "مشكلا" بكلّ المواصفات المشار إليها سالفا.
- إنّ كلّ الشهادات النقدية المنقولة تشترك في رميها للمصطلح الجديد بسهام الإشكال والإغراب والانغلاق...، ووجه الإشكالية في ذلك أنّ المصطلح الأجنبي قد ينقل بمصطلح عربي مبهم الحدّ والمفهوم، أو أنّ المفهوم الغربي الواحد قد ينقل بعشرات المصطلحات العربية المترادفة أمامه، أو أنّ المصطلح العربي الواحد قد يرد مقابلا لمفهومين غربيين – أو أكثر– في الوقت ذاته، أو أن الناقد العربي الواحد قد يصطنع مصطلحا فيه كثير من التصرّف– زيادة أو انتقاصا– في مقابله الأجنبي، وما إلى ذلك من المظاهر الإشكالية.
- إنّ كثيرا من المصطلحات الأجنبية المهاجرة إلى ثقافتنا النقدية قد أسيء فهمها؛ إمّا جهلا بمفاهيمها الحقيقية، وإمّا تجاهلا لها من عارف بها يروم صياغتها صياغة موازية جديدة، فيها من التصحيف والتحريف والاجتهاد الشّخصي التركيبي للناقد العربي أضعاف ما فيها من الدلالات العمومية والأعراف الاصطلاحية الأجنبية.
- إذا كانت الدلالة اللغوية للاصطلاح هي الاتفاق، فمن المؤسف أن يتحوّل الاختلاف الاصطلاحي العربي الكبير إلى اصطلاح عربي على الاختلاف.

مـن خـلال تحليلنـا لأهـمّ المصـطلحات النقديـة التـي وردت فـي كتـاب "**المطابقــة والاختلاف**" للدكتور "**عبد الله إبراهيمّ**" نجد بأنّ هذا الأخير واحد من النقاد الّذين وقعوا في شباك الإشكالية الاصطلاحية– وإن لم يشعر– بدعوى أنّه نادى بالاختلاف عن طريق نقد فكرة المطابقة ولكن هيهات أن يتحقّق حلمه.

هذا بعض ما أفضت إليه إشكالية المصطلح النقدي الجديد من نتائج، والبقية لازبة بأعماق الإشكالية، يرجى التماس تفاصيلها هناك...

وفي الأخير فإنّ ما نأمله ونرجوه هو أن نكون قد أصبنا ووفّقنا في دراستنا لهذا الموضوع وأن نكون قد عبّدنا الطريق لمن يأتي بعدنا، ويتناوله بالدراسة التحليل.

# شكر وعرفان

يقول المولى عز وجل: **+ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ_**

إلهي لا يطيب الليل إلّا بشكرك، ولا يطيب النهار إلّا بطاعتك،

ولا تطيب اللحظات إلّا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلّا بعفوك،

ولا تطيب الجنّة إلّا برؤيتك.

إلى من بلّغ الرسالة وأدّى الأمانة...ونصح الأمة...إلى نبيّ الرحمة ونور العالمين سيّدنا نقدّم أسمى عبارات الشكر والامتنان

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...إلى الذين مهّدوا لنا طريق العلم والمعرفة...إلى جميع أساتذتنا الكرام...ونخصّ بالشكر والتقدير

الدكتور**"عمار بن لقريشي"** الذي نقول له بشراك

قول رسول الله صلّى الله عليه وسلم:

« إنّ الحوت في البحر، والطير في السماء، ليصلّون على معلّم الناس الخير ».

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى
طاقم **مكتبة البيان**

كريمة

## قائمة المصادر والمراجع:


**1-** عبد الله إبراهيم: المطابقة والاختلاف بحث في نقد المركزيات الثقافية، ط**1**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، **2004**.

**2-** أحمد مطلوب: في المصطلح النقدي، د.ط ، منشورات المجمع العلمي، بغداد،**2002**.

**3-** توفيق الزيدي: أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث من خلال بعض نماذجه، د.ط، الدار العربية للكتاب، تونس، ليبيا، **1984**.

**4-** رشيد بن مالك: مقدمة في السيميائية السردية، د.ط، دار القصبة، **2000**.

**5-** مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ط**1**، مكتبة الشروق الدولية، مصر،**2004**.

**6-** محمد غنيمي هلال: النقد الأدبي الحديث، ط**3**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،**1964**.

**7-** محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، د.ط، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

**8-** منجد مصطفى بهجت: المصطلح الأدبي والنقدي في كتب المعاجم الاصطلاحية الحديثة دراسة وتقويم، مؤتمر النقد الدولي الحادي عشر **2006**، تحولات الخطاب النقدي العربي المعاصر، ط**1**، عالم الكتب الحديث، الأردن، **2008**.

**9-** ابن منظور: لسان العرب، ط**1**، دار صادر، بيروت، **1997**، ج**1**.

**10-** عبد الله إبراهيم وآخرون: معرفة الآخر مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة، ط**2**، المركز الثقافي العربي، بيروت–لبنان، **1996**.

**11-** عبد العزيز حمودة: المرايا المحدبة من البنيوية على التفكيك، د.ط، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، **1998**.

**12-** عبد العزيز حمودة: المرايا المقعرة نحو نظرية نقدية عربية، د.ط، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، **2001**.

**13-** عبد الغني بارة، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، **2005**.

**14-** عبد السلام المسدّي: الأدب وخطاب النقد، ط**1**، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت– لبنان، **2004.**

**15-** عمر عيلان: النقد العربي الجديد مقاربة في نقد النقد، ط**1**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت–لبنان، **2010.**

**16-** ابن فارس: معجم المقاييس في اللغة، تح: شهاب الدين أبو عمرو، د.ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، د.ت.

**17-** سمير سعيد حجازي: النقد العربي المعاصر قضاياه واتجاهاته، ط**1**، دار الآفاق العربية، القاهرة، **2001.**

**18-** الشريف الجرجاني: كتاب التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، ط**4**، دار الكتاب العربي، بيروت، **1998.**

**19-** وهب أحمد رومية: شعرنا القديم والنقد الجديد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، **1996.**

**20-** يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ط**1**، الدار العربية للعلوم، بيروت، **2008.**

**21-** يوسف وغليسي: في ظلال النصوص تأملات نقدية في كتابات جزائرية، ط**1**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، **2009.**

يعدّ مبدأ التأثّر والتأثير في مختلف مظاهر الحياة سنّة كونية وضرورة حتمية، تفرضها جملة من العوامل والظروف، لكن لكلّ حقبة زمنية معطيات معيّنة، تفرز نوعا من التأثير والتأثّر، فالتاريخ يثبت أنّ الأمم والشعوب لم تستطع أن تحافظ على صبغة واحدة، ولا على شكل ثابت مدى الحياة، لأنّها لم تستطع أن تمنع ذلك التيّار اللغوي الّذي يحتّم عليها ضرورة الأخذ والعطاء والتعامل مع الغير. ويشكّل انتقال المعرفة بصفة عامة من مجتمع إلى آخر، ظاهرة من ظواهر التاريخ الإنساني القديم والحديث، ولعلّه من البديهي التذكير بأنّ الحياة الفكرية لدى مختلف الأمم تتغذّى من هذا الانتقال الّذي يكون شرطا، كثيرا ما يؤدّي توفّره إلى القيام بنشاط فكري متميّز. فالتلاقي بين المفاهيم والتصوّرات يلقّح الأفكار وينمّيها ويبعث فيها روحا جديدة تمنحها القدرة على التفاعل مع الحياة.

والمتأمّل للواقع النقدي العربي يجده يستمدّ مفاهيمه وأنساقه المعرفية من بيئة مغايرة ذات تقاليد خاصة، هذه البيئة هي الساحة النقدية الغربية، لاسيما إذا خصّصنا جانب المصطلحات.

يواجه المصطلح في يومنا هذا العديد من المشاكل بسبب الترجمة، فهي وسيط تواصلي بين اللغات والثقافات حيث يمارس المصطلح ترحالا وظيفيا تحرّر فيه القواعد المعجمية للفوز بالمعنى الواحد في خطابات الترجمة مما يقتضي التعامل مع شبكة اصطلاحية متجانسة، تتوزّع استراتيجيا لتحقيق التضمين المناسب والتنوّع اللغوي المعادل.

علما أنّ اللّغة العربية اليوم في حاجة إلى مترجم باحث ومتخصّص، وسياسة لغوية عربية موحّدة، ضمن استراتيجية تنبع من واقع الترجمة في مواجهتها للانفجار المعلوماتي وتشبّثها بالأصول العربية.

ويعدّ **عبد الله إبراهيم** خير مثال على ذلك والإشكال المطروح هنا هو:

– كيف نقل لنا **عبد الله إبراهيم** المصطلحات النقدية الغربية إلى العربية؟ وفيما تجلّت إشكالية المصطلح عنده؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وضعنا خطّة مقسّمة إلى مقدمة، فصلين وخاتمة.

الفصل الأوّل تمثّل في كلّ ما له علاقة بالمصطلح ويعتبر دراسة نظرية، أما الفصل الثاني فكان عبارة عن دراسة تطبيقية قمنا فيها باستخراج أهمّ المصطلحات النقدية التي وظّفها **عبد الله إبراهيم** في كتابه "المطابقة والاختلاف"، والخاتمة كانت عبارة عن نتائج تحصّلنا عليها بعد إتمامنا لهذه الدراسة.

وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لأنّه الأنسب لهذه الدراسة، ومن الأسباب التي دعتنا إلى اختيار هذا الموضوع هو الرّغبة في التعرّف على واقع المصطلحات في الساحة النقدية العربية الحديثة.

أما هدفنا فهو إبراز بعض مواطن الضّعف والقوة لدى هذا الناقد.

هذا وقد واجهتنا صعوبات منها: أنّ حجم الكتاب كان كبيرا جدّا، بالإضافة إلى كثافة معلوماته، ونظرا لأنّ الوقت كان محدودا، هذا حال بيننا وبين دراسته دراسة عميقة ومركّزة.

واعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من المراجع أهمها:

- **عبد الله إبراهيم:** "المطابقة والاختلاف" و"معرفة الآخر".
- **يوسف وغليسي:** "إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد".
- **أحمد مطلوب:** "في المصطلح النقدي".
- **سمير سعيد حجازي:** "النقد الأدبي المعاصر قضاياه واتجاهاته".

وفي الأخير لا يسعنا إلّا أن نشكر الله- عز وجل- ثمّ نشكر الأستاذ المشرف الّذي كان لنا الموجّه والمرشد في هذا البحث.

**أولا: المصطلح النقدي/حدود المفهوم.**

**1- مفهوم المصطلح عند الغرب**

**أ- لغة :**

اللّغات الأوروبية تصطنع لهذا المفهوم كلمات متقاربة النّطق والرّسم، من طراز (**Terme**) الفرنسية، و(**Term**) الإنجليزية، و(**Termine**) الإيطالية و(**Termino**) الإسبانية و(**Termo**) البرتغالية، وكلّها مشتقّة من الكلمة اللاتينية (**Terminus**) بمعنى الحدّ أو المدى أو النهاية[1].

وقد تراوحت دلالاتها المختلفة- ابتداء من القرن **13**م- بين مفاهيم (الكلمة) و(عنصر القضية المنطقية) و(حدّ المعنى) و( الحالة الحسنة أو السيئة من منظور ما) و (الحدّ في الفضاء) و (أجل الدّفع المالي)... لتدلّ في الاستعمال الألسني على "**وحدة معجمية موظّفة ضمن إحدى الوظائف التركيبية الأساسية، ومزوّدة بمعنى محدّد**"[2].

ومن المفيد أيضا أن نستحضر الدّلالة الأسطورية لكلمة (**Terme**) المكافئة لربّ التّخوم الحدودية، حيث تحيل في الميثولوجيا الإغريقولاتينية على "**إله روماني مجسّد للحدود أو تخوم الحقول، يمثّل بنصب يعلوه صدار...**" [3].

**ب- إصطلاحا:**

أقدم تعريف أوروبي معتمد لهذه الكلمة نصّه : «**المصطلح كلمة لها في اللّغة المتخصّصة معنى محدّد وصيغة محدّدة، وعندما يظهر في اللّغة العادية يشعر المرء أنّ هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدّد**». يوضّح التعريف السّابق ارتباط المصطلح باللّغة

---

(1) يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ط1، الدّار العربية للعلوم، بيروت، 2008، ص 22.

(2) المرجع نفسه: ص 23.

(3) المرجع نفسه: ص 23.

المتخصّصة وأنّه ينتمي إلى مجال ينسب المصطلح إليه، ولكنّه – في الوقت نفسه– قابل للانتقال إلى الاستخدام في اللّغة العامّة دون أن يفقد علاقته بالتخصّص[1].

ويتّفق الرّأي بين المتخصّصين في علم المصطلح على أنّ أفضل تعريف أوروبي للمصطلح هو التّعريف التالي : « **الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركّبة استقرّ معناها أو بالأحرى استخدامها وحدّد في وضوح، هو تعبير خاص ضيّق في دلالته المتخصّصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة وله ما يقابله في اللّغات الأخرى، ويرد دائما في سياق النّظام الخاص بمصطلحات فرع محدّد فيتحقّق بذلك وضوحه الضّروري**»، وهذا التعريف لا يقصر المصطلح على الكلمة المفردة فقد يكون المصطلح عبارة مركّبة. يوضّح التعريف أهمية التحديد الدقيق لمعنى المصطلح وأنّ هذا التحديد ممكن في إطار وضع المصطلح بين مجموعة المصطلحات المكوّنة لنظام التسميات في داخل التخصّص الواحد. وهذا منطلق أفاد من نظرية المجال الدلالي في علم اللّغة ومن النظرية العامّة لعلم المصطلح[2].

كما تؤكّد تعريفات حديثة للمصطلح في إطار علم المصطلح قضية موقع المصطلح الواحد في إطار المصطلحات الأخرى داخل التخصّص، منها التعريف التالي :« **المصطلح اسم قابل للتعريف في نظام متجانس، يكون تسمية حصرية (تسمية لشيء)، ويكون منظّما (أي في نسق متكامل) ويطابق دون غموض فكرة أو مفهوما**» ولهذا فإنّ وضوح المصطلح المفرد يرتّبط في المقام الأول بوضوح المفهوم الذي يدلّ عليه المصطلح ويتحدّد في إطار نظام المفاهيم في داخل التخصّص الواحد[3].

**2- مفهوم المصطلح عند العرب**

---

(1) محمود فهمي حجازي: الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، د.ط، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت، ص11.

(2) المرجع نفسه: ص 11-12.

(3) المرجع نفسه: ص 12-13.

**أ- لغة:**

ينحدر "**المصطلح**" من الجذر اللّغوي **(صلح)**، وقد ورد في **(مقاييس) ابن فارس** أنّ "**الصّاد واللاّم والحاء أصل واحد يدّل على خلاف الفساد...**" [1]، كما ورد في **(اللّسان)** أنّ "**الصلاح : ضدّ الفساد (...) والصلح: السلم، وقد اصطلحوا وصالحوا واصّلحوا وتصالحوا واصّالحوا**"[2].

أمّا **(المعجم الوسيط)** فيضيف "صلح، صلاحاً، وصُلوحاً " زال عنه الفساد (...) اصطلح القوم : زال ما بينهم من خلاف، وعلى الأمر: تعارفوا عليه واتّفقوا..."

**الاصطلاح:** مصدر اصطلح (...) اتفاق طائفة على شيء مخصوص ولكلّ علم اصطلاحاته[3].

وقد عرّجنا على دلالات هذه المادة في سائر المعجمات العربية فما ألفيناها تتجاوز مفاهيم السّلم والمصالحة والاتّفاق والتعارف والمواضعة وكلّ ماهو نقيض للفساد والخلاف[4].

**ب- اصطلاحا:**

يعرّف **الجرجاني** المصطلح بقوله : "**الاصطلاح عبارة عن اتّفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وإخراج اللّفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما. وقيل : الاصطلاح إخراج الشيء من معنى لغوي إلى معنى آخر، لبيان المراد. وقيل الاصطلاح لفظٌ معيّن بين قوم معيّنين**"[5].

ويعرّفه "**عبد السلام المسدّي**" كالأتي : « **المصطلحات هي مجموعة الألفاظ التي يصطلح بها أهل علم من العلوم على متصوّراتهم الذّهنية الخاصة بالحقل المعرفي الذي**

---

[1] ابن فارس: معجم المقاييس في اللّغة، تح: شهاب الدين أبو عمرو، د.ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، د.ت، ص574.

[2] ابن منظور : لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، 1997، ج1، ص 60.

[3] مجمع اللّغة العربية : المعجم الوسيط، ط1، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، ص 520.

[4] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 22.

[5] الشريف الجرجاني: كتاب التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، ط4، دار الكتاب العربي، بيروت، 1998، ص 44.

**يشتغلون فيه، وينهضون بأعبائه، ويأتمنهم الناس عليه، ولا يحقّ لأحد أن يتداولها بمجرّد إضمار النيّة بأنّها مصطلحات في ذلك الفن إلّا إذا طابق بين ما ينشده من دلالة لها وما حدّده أهل ذلك الاختصاص لها من مقاصد تطابقا تامّا"[1].**

وقد أورد "**عمر عيلان**" تعريفا للمصطلح في كتاب له بأنّه : **« كلمة أو مجموع كلمات تتجاوز دلالتها اللّفظية والمعجمية إلى تأطير تصوّرات فكرية، وتسميتها في إطار معيّن، تقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها»[2].**

كما ورد تعريف للمصطلح في كتاب لـ"**عبد الغني بارة**" بأنّه : **« تسمية فنّية تتوقّف على دقّتها ووضوحها معرفة الأشياء والظواهر، بسيطها ومركّبها، ثابتها ومتغيّرها»[3].**

لقد لفت انتباهنا في هذا التأصيل المعجمي تباين الدّلالتين العربية والأجنبية **(اللاتينية)** للكلمتين المتقابلتين المعبّرتين عن مفهوم المصطلح وقد ألفينا الدكتور "**عبد الملك مرتاض**" يسعى سعيا طريفا إلى اقتناص هذا التباين النّسبي ليمدّ جسرا دلاليا بين هذين الطرفين اللّغويّين المتباعدين : **« كأنّ المصطلح في أصله يعني اتّفاق أناس على تخصيص لفظ ما لحقل معرفي معيّن يليق بالدلالة التي يودّون الانتهاء إليها من أجل مصلحة يجنونها خلاف ذلك الاستعمال (...)، ونلاحظ أنّ مفهوم المصطلح في اللّغة العربية لا يطابق مفهوم المصطلح في اللّغات الأوروبية من حيث الاشتقاق والمعنى ولكنّه يطابقه من حيث الوظيفة والدلالة»[4].**

**3- مفهوم المصطلح النقدي:**

---

[1] عبد السلام المسدّي: الأدب وخطاب النقد، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت-لبنان، 2004، ص 146.

[2] عمر عيلان: النقد العربي الجديد مقاربة بين نقد النقد، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت-لبنان، 2010، ص 43.

[3] عبد الغني بارة: إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص 283.

[4] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 24.

إذا ربطنا المفاهيم السّابق ذكرها بالحقل المعرفي الّذي نشتغل عليه هنا **(النقد الأدبي)** أمكننا تعريف المصطلح النقدي بأنّه : رمز لغوي **( مفرد أو مركّب)** أحادي الدلالة، منزاح نسبيا عن دلالته المعجمية الأولى، يعبّر عن مفهوم نقدي محدّد وواضح، متّفق عليه بين أهل هذا الحقل المعرفي، أو يرجى منه ذلك[1].

والمصطلح النقدي جزء من المصطلح العام وهو **«**اللّفظ الّذي يسمّي مفهوما معيّنا داخل تخصّص ولا يلزم من ذلك أن تكون التسمية ثابتة في جميع الأعصر ولا في جميع البيئات ولا لدى جميع الاتّجاهات –مثلا– أن يسمي اللّفظ مفهوما نقديا لدى اتّجاه نقدي ما ليعتبر من ألفاظ ذلك الاتّجاه النقدية أي مصطلحاته**» أي أنّه** «مجموع الألفاظ الاصطلاحية لتخصّص النقد»[2].

**ثانيا: نشأة علم المصطلح وأهمّيته.**

**1– نشأة علم المصطلح:**

**أ– عند الغرب:**

---

[1] المرجع نفسه: ص24.

[2] أحمد مطلوب: في المصطلح النقدي، د.ط، منشورات المجمع العلمي، بغداد، 2002، ص 278.

من الأمارات الدالّة على حداثة عهد الفكر الأوروبي ذاته بهذا العلم، أنّ الكلمة الدالّة على علم المصطلح قد تأخّر ظهورها الأول، وباحتشام شديد، إلى نهايات القرن الثامن عشر، في ألمانيا أولا على يد الأستاذ "**كريستيان غوتفريد شتز**" **christian gottfried shtz** **(1747م-1832م)**، قد أقرّت الصّيغة النعتية **(Terminologish)** عام **1788م**، أمّا الكلمة الإنجليزية **(Terminology)** فقد ظهرت بعيد ذلك مزاحمة للكلمة الأخرى **(Nomenclature)** على حين يعود استعمال المقابل الفرنسي **(Terminologie)** إلى سنة 1801م، على يد "**لويس سيباستيان مرسيي**" **L.S Mercier (1740م-1814م)** ضمن مؤلّف له حول التوليد اللّغوي وقد أوردها في معنى سجالي يدور حول تعسّف المصطلحات المبهمة **(Abus De termes incomprehensibles)**، ثم تطوّرت كلمة **(Terminologie)** وأصبحت تحيل على ثلاثة مفاهيم مختلفة :

- مجموعة المبادئ والأسس التصوّرية التي تحكم دراسة المصطلحات.
- مجموعة القواعد التي تسمح بتحقيق صناعة مصطلحية.
- مجموعة مصطلحات ضمن مجال اختصاص معطى[1].

ترى الباحثة "**ماريا كابري**" أنّ المفهوم الأول يحيل على الاختصاص، والثاني على المنهجية، بينما يحدّد الثالث مجموع مصطلحات ميدان معيّن[2].

ثمّة مسألة إشكالية أخرى تتعلّق بمدى ارتباط علم المصطلح بسائر العلوم المجاورة له أو استقلاله عنها، وفي هذا الشّأن ترصد **م.كابري** ثلاثة توجّهات مختلفة داخل هذا العلم، رائية أنّ النظرية العامة لعلم المصطلح تستند إلى التوجه الأول الذي "**يعتبر علم المصطلح**

---

[1] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 28-29.

[2] المرجع نفسه: ص 29.

**اختصاصا مستقلّا، من طبيعة عابرة للتخصّصات (Interdiscplinaire)**، في خدمة الاختصاصات العلمية والتقنية"[1].

تشير المراجع المختلفة إلى أنّ علم المصطلح قد تطوّر – ابتداء من ثلاثينيات القرن الماضي– تطوّرا مذهلا؛ حيث يعدّ المهندس النمساوي "**أوغين فوستر**" **Eugen wuster (1898م–1977م)** "**مؤسّس علم المصطلح المعاصر والممثّل الأساسي لما يسمّى مدرسة فيينا**"؛ انطلاقا من رسالته الجامعية الشهيرة التي ناقشها بجامعة فيينا ونشرها عام **1931م**، حول التوحيد الدّولي للمصطلحات في مجال الهندسة الكهربائية، ثمّ واصل جهوده خلفه "**هلموث فلبر**" **H.Felber** الذي تولّى إدارة مركز المعلومات الدولي في علم المصطلح **(infoterm)** حين تمّ تأسيسه عام **1971م** بتعاون بين الحكومة النمساوية واليونسكو إضافة إلى المدرسة السوفياتية التي يتزعّمها الروسي"**د.س.لوت D.S Lotte**" **(1889م–1950م)** الذي وصفه الباحث "**غي روندو**" "**G.Rondeau**" عام **1983م**، بأنّه " **الأدب الحقيقي للمصطلحية بوصفها اختصاصا علميا**"، دون نسيان **(مدرسة براغ)** التشيكية. فضلا عن جهود "**المنظمة الدولية للمواصفات القياسية**" التي قد تسمّى –عربيا– كذلك "**المنظمة الدولية للتقييس**" أو "**المنظمة العالمية للتوحيد المعياري**" أو ما يعرف– اختصارا بمنظمة "**إيزو**" **(Iso)** التي تتخذ من **(جنيف)** مقرّا لها، ومن **(فيينا)** أمانة عامة والتي عوّضت منذ سنة **1946م** منظمة **(ISA)** التي تأسست عام **1926م**[2].

ويميّز باحث غربي معاصر **(بيار أوجير P.Auger)** أربع مراحل أساسية في تطوّر علم المصطلح المعاصر:

- الأصول **(les origines)** من **1930م** إلى **1960م.**
- الانبناء **(la structuration)** من **1960** إلى **1975.**

---

[1] المرجع السابق: ص 29.

[2] المرجع نفسه: ص 29–30.

- الانفجار **(l'eclatement)** من **1975م** إلى **1985م.**

- الآفاق الواسعة **(les larges horizons)** منذ **1985م**[1].

ب-**عند العرب:**

أمّا في الوطن العربي، فإنّ تطوير علم المصطلحات قد اضطلعت به مجامع اللّغة العربية (ومنها : مجمع دمشق **1919م**، ومجمع القاهرة **1932م**، ومجمع بغداد **1947م**، ومجمع عمّان **1976م**، والمجمع السعودي **1983م**، ومجمع **الجزائر1986**،...) واتّحاد المجامع العربية **(1970م)**، ومكتب تنسيق التعريب بالرباط **(1969م)** وما لمجلّته الرائدة **(اللّسان العربي)** من دور ريادي في هذا الشأن، والجمعية المعجمية التونسية ومجلّتها **(المعجمية)1985م** التي يديرها الدكتور "**محمد رشاد الحمزاوي**" صاحب النشاط "**الاصطلاحي**" المتميّز تنظيرا وممارسة، دون أن نغمط حق شخصيتين علميتين جزائريتين في هذا الشأن، هما الدكتور "**عبد الرحمان حاج صالح**" رئيس المجمع الجزائري صاحب "**مشروع الذخيرة اللّغوية**" الذي باركته المجامع اللّغوية العربية وصاحب الفضل المشهود على "**معهد العلوم اللّسانية والصوتية بجامعة الجزائر**" **(1966م)** ومجلّته "**الراحلة!**" **(اللسانيات)** والدكتور "**عبد الملك مرتاض**" رئيس المجلس الأعلى للّغة العربية في الجزائر **(1998م-2001م)** ومدير مجلّة **(اللّغة العربية)** [2].

## 2-أهمية علم المصطلح:

يبدو أنّ "**علم المصطلح**" ليس علما مستقلّا عن سواه من العلوم، بل علم متاخم لجملة من الحقول المعرفية الأخرى؛ حيث يقع في مفترق علوم شتى: كعلم الدلالة **(sémantique)**، وعلم تطوّر دلالات الألفاظ **(semasiologie)**، وعلم المعاجم

---

[1] المرجع السابق: ص 30.

[2] المرجع نفسه: ص 30-31.

**(lexicologie)**، وعلم التأثيل أو التأصيل **(etymologie)**، وعلم التصنيف **(classologie)**، وعليه فربما حقّ لنا أن نلقّب "**علم المصطلح**" بـ **(علم العلوم)**! [1].

ويؤكّد مؤسّس معهد الدّراسات المصطلحية **الشاهد البوشيخي**، أنّ المصطلح كائنا ما كان، إماّ واصف، أو ناقل، أو مؤسّس لعلم، كان أو كائن أو سيكون، وبالتالي فلا علم إلاّ وهو منبن على مصطلحاته. ويذهب تلميذه "**فريد الأنصاري**" أكثر من ذلك فيرى أنّ المصطلح هو العلم ! وأنّه يمثّل الحقيقة الوجودية الأولى للعلم، أيّ علم! فهو إذن الجوهر من سائر المعارف الكونية، وما القضايا العلمية الحاصلة، إلاّ أغراض قائمة به[2].

كما يؤكّد أهمية المصطلح حين يجعل أركان العلم ثلاثة : المصطلح والقاعدة والمنهج. ويرى أنّ أول ما ينشأ من العلوم، مصطلحاتها، والقاعدة ليست سوى مجموع نسقي من المصطلحات تركّبت في نسق استدلالي، وأمّا المناهج فهي ليست سوى تركيب قاعدي في نسق معين. وهي في حقيقتها ذات ارتباط وثيق بالمصطلح وحدوده[3].

**ثالثا: وظائف المصطلح وآليات الاصطلاح.**

**1- وظائف المصطلح:**

ينهض الفعل الاصطلاحي بجملة من الوظائف المختلفة التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

---

[1] المرجع السابق: ص 28.

[2] منجد مصطفى بهجت: المصطلح الأدبي والنقدي في كتب المعاجم الاصطلاحية الحديثة دراسة وتقويم، مؤتمر النقد الدّولي الحادي عشر 2006 ، تحولات الخطاب النقدي العربي المعاصر، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008، ص 1319.

[3] المرجع نفسه: ص 1319.

أ- **الوظيفة اللّسانية:** فالفعل الاصطلاحي مناسبة علمية للكشف عن حجم عبقرية اللّغة، ومدى اتّساع جذورها المعجمية، وتعدّد طرائقها الاصطلاحية وإذن قدرتها على استيعاب المفاهيم المتجدّدة في شتّى الاختصاصات.

ب-**الوظيفة المعرفية:** لا شكّ أنّ المصطلح هو لغة العلم والمعرفة؛ و"**لا وجود لعلم دون مصطلحية (مجموعة مصطلحات)**"، لذا فقد أحسن علماؤنا القدامى صنعا حين جعلوا من المصطلحات "**مفاتيح العلوم**"و "**أوائل الصناعات**"...

إنّ العلم لدى بعض الباحثين ليس في نهاية أمره سوى "**مصطلحات أحسن إنجازها**" وعليه فمن الصّعب أن نتصوّر علما قائما دون جهاز اصطلاحي، لأنّ "**بين العلم والمصطلح لحاما هو كالتّماهي الذي يقوم بين الدال والمدلول في المسلّمات اللّغوية الأولى، فكلّ حديث عن الدال منفصلا عن مدلوله، وكلّ" حديث عن المدلول في معزل عمّا يدلّنا عليه، بل كلّ حديث عن علاقة الدّوال بمدلولاتها إنّما ينطوي على فصل بين المتلاحمات** ". و "**إذا لم يتوفّر للعلم مصطلحه العلمي الذي يعدّ مفتاحه، فقد هذا العلم مسوّغه، وتعطّلت وظيفته**"[1].

ج- **الوظيفة التواصلية:** كما أنّ المصطلح مفتاح العلم، فهو أيضا أبجدية التواصل، وهو "**نقطة الضوء الوحيدة التي تضيء النص حينما تتشابك خيوط الظلام وبدونه يغدو الفكر كرجل أعمى، في حجرة مظلمة، يبحث عن قطة سوداء لا وجود لها (كما يقول المثل الإنجليزي)**".

ذلك أنّ "**تعمّد الحديث في أيّ فنّ معرفي بتحاشي أدواته الاصطلاحية يمثّل ضربا من التشويه لا يتغاضى عنه**"، على أنّ هذه اللّغة الاصطلاحية من شأنها أن تفقد فاعليتها التواصلية خارج سياق أهل ذلك الاختصاص؛ فهي إذن لغة نخبوية لا مسوّغ لاستعمالها مع عامة الناس الذين لا يستطعون إليها سبيلا...

---

[1] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 42.

وإيمانا منّا مع "**عبد السلام المسدّي**"بأنّ التركيبة المفهومية للمصطلح ينبغي أن تحلّل الفوارق بين "**ماهو مصطلح به، وما هو مصطلح عليه، وما هو مصطلح له**"[1].

د-**الوظيفة الاقتصادية:** يقوم الفعل الاصطلاحي بوظيفة اقتصادية بالغة الأهمية، تمكّننا من تخزين كمّ معرفي هائل في وحدات مصطلحية محدودة، والتعبير بالحدود اللّغوية القليلة عن المفاهيم المعرفية الكثيرة، ولا يخفى ما في هذه العملية من اقتصاد في الجهد واللّغة والوقت، يجعل من المصطلح سلاحا لمجابهة الزمن، يستهدف التغلّب عليه والتحكّم فيه.

هـ- **الوظيفة الحضارية:** لا شكّ أنّ اللغة الإصطلاحية لغة عالمية بامتياز إنّها ملتقى الثقافات الإنسانية، وهي الجسر الحضاري الذي يربط لغات العالم بعضها ببعض. وتتجلّى هذه الوظيفة، خصوصا في آلية "**الاقتراض**" "**emprunt**" التي لا غنى لأيّة لغة عنها؛ حيث تقترض اللّغات بعضها من بعض صفات صوتية تظلّ شاهدا على حضور لغة ما حضورا تاريخيا ومعرفيا وحضاريا في نسيج لغة أخرى، وتتحوّل بعض المصطلحات- بفعل الاقتراض- إلى كلمات "**دولية**" **(internationaux)** من الصعب أن تحتكرها لغة معيّنة، ومن الصّعب أن تنتسب إلى لغة بذاتها، فيتحوّل المصطلح إلى وسيلة لغوية وثقافية للتّقارب الحضاري بين الأمم المختلفة.

ألا يكفي ذلك كي نقول – باختصار مركّز- إنّ المصطلح هو لغة العولمة؟! وإنّه "**ليس كالعلوم جسور تمتدّ بين الأقوام وحضارتهم، لذلك عدّت المصطلحات العلمية سفراء الألسنة بعضها إلى بعض**"[2].

**2-آليات صياغة المصطلح:**

**أ- الاشتقاق:**

---

[1] المرجع السابق: ص 42-43.

[2] المرجع السابق: ص 44-45.

من أهمّ الخصوصيات السامية للعربية أنّها لغة اشتقاقية، وما دامت كذلك فلا جرم أن يكون **(الاشتقاق)** أهمّ وسائل التنمية اللّغوية فيها إطلاقا.

وقد جاء في **(مزهر) السيوطي:** "**قال ابن دحية في التنوير: الاشتقاق من أغرب كلام العرب (...) وقال في شرح التسهيل: الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتّفاقهما معنى ومادّة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدلّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة؛ كضارب من ضرب وحَذِر من حذر**" وجاء في **(تعريفات) الجرجاني :** "**الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا، ومغايرتهما في الصيغة**"

وهكذا فالاشتقاق –أصلا وعموما– هو "**توالد وتكاثر يتمّ بين الألفاظ بعضها من بعض ولا يكون ذلك إلاّ بين الألفاظ ذات الأصل الواحد**". على أنّه من اللاّزم أن تكون العلاقة الاشتقاقية بين الألفاظ محكومة بشروط ثلاثة لا مناص منها هي :

– الاشتراك في عدد من الحروف لا يتجاوز الثلاثة في الغالب.

– خضوع الحروف– في مختلف المشتقّات– لترتيب موحّد.

– اشتراك مختلف الألفاظ في حدّ أدنى من المعنى الموحّد، أو تقاطعها في قاسم دلالي مشترك، يقدّر على الجذر الأصلي لمادة الاشتقاق[1].

من اللاّزم كذلك أن نشير إلى أنّ هذه المفاهيم المتعلّقة بالاشتقاق (حين يذكر مجرّدا من أي وصف)، إنّما تتعلّق بضرب رئيس من الاشتقاق هو ما سمّاه القدامى بـ (الاشتقاق الصغير) ويسمّيه بعض المحدثين (اشتقاقا عاما)، تمييزا له عن ضروب أخرى، لعلّ أول من خاض فيها أن يكون **ابن جنّي** الذي قسّم الاشتقاق إلى ضربين: صغير (أو أصغر) وكبير (أو أكبر) أولهما"**أن تأخذ أصلا من الأصول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت**

[1] المرجع نفسه: ص 80–81.

**صيغه ومبانيه**" والثاني "**أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستّة معنى واحداً، تجمع التراكيب الستّة وما يتصرّف من كلّ واحد منها عليه**"[1].

كما أنّ الاشتقاقين الكبير والأكبر **(القلب والإبدال)**، اللّذين يتردّد الدكتور "**عبد السلام المسدّي**" كثيرا في تصنيفهما ضمن باب الاشتقاق، ما كانا في يوم ما طريقة ناجعة في وضع المصطلحات، ومجيء كليهما سماعيا محضا –في لغة العرب– يقطع أيّ قول عنهما في مجال انتماء إنماء اللّغة، ويجعل دورهما مقتصرا على "**تفسير بعض الظواهر اللّغوية**"[2].

أمّا الاشتقاق الصغير **(الصرفي، أو العام، أو** "**الاشتقاق التوليدي**" **بتعبير عبد السلام المسدّي)** فهو مقصودنا بوصفه آلية أساسية من آليات الفعل الاصطلاحي، لأنّه "**الاشتقاق الأكثر إنتاجية وفاعلية في النّمو المصطلحي**"، و"**الطريق الرئيسة لتوليد الألفاظ الجديدة، وأهمّ وسائل تنمية اللّغة العربية**"، إنّه –حقا– "**رحم اللّغة العربية...**" [3].

بالإضافة إلى استمرار القياس حتّى على السّماع المحدود من باب أنّ "**ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب**"...

هنا نستكشف العروة الوثقى التي تربط بين الاشتقاق والقياس؛ حيث إنّ "**الاشتقاق هو عملية استخراج لفظ من لفظ أو صيغة من أخرى، والقياس هو الأساس الذي تبنى عليه هذه العملية**" فالأول يعمل بعلم الثاني[4].

**ب– المجاز:**

---

[1] المرجع السابق: ص 81.

[2] المرجع نفسه: ص82.

[3] المرجع نفسه:ص 82.

[4] المرجع السابق: ص 83.

هو استعمال اللّفظ في غير ما وضع له أصلا، أي نقله من دلالاته المعجمية **(الأصلية أو الوضعية أو الحقيقية)** إلى دلالة علمية **(مجازية أو اصطلاحية)** جديدة على أن تكون هناك مناسبة بين الدلالتين.

وهكذا تتحوّل الكلمة من الحقيقة إلى المجاز، وبما أنّ اطّراد التعبير المجازي غالبا ما يحوّله إلى حقيقة، فإنّ الكلمة– إذ تستقرّ على هذا المعنى المجازي– كأنّما تكتسب معنى حقيقيا جديدا، وتتحوّل من "**كلمة**" إلى "**مصطلح**"، ويصبح المجاز وسيلة مهمّة تستعين بها اللّغة كي تطوّر نفسها بنفسها، مكتفية –في ذلك– بوحداتها المعجمية (الثّابتة دوالها، المتغيّرة مدلولاتها) التي تغدو من السّعة الدّلالية بحيث تستوعب دلالات جديدة لا تربطها بالدّلالات الأصلية سوى وشائج المناسبة والمشابهة... [1]

**ج– الإحياء:**

الإحياء **(أو "التراث" لدى آخرين)** هو "**ابتعاث اللّفظ القديم ومحاكاة معناه العلمي الموروث بمعنى علمي حديث يضاهيه**"، وهو –بتعبير أخر– مجابهة الحاضر باللّجوء إلى الماضي، للتّعبير بالحدود الاصطلاحية التراثية عن المفاهيم الحديثة، من باب أفضلية "**العودة إلى التّراث لاستكناه مصطلحاته والاستفادة منها في التّعبير عن أغراضنا المستجدّة**"[2].

**د– التّعريب:**

لا يهمّنا من التّعريب إلاّ مفهومه الدّال على "**صبغ الكلمة بصبغة عربية عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى اللّغة العربية**" فيكون النّاتج كلمة "**عجمية باعتبار الأصل، عربية باعتبار الحال**" على حدّ تعبير **الجواليقي**[3].

---

[1] المرجع نفسه: ص 84.

[2] المرجع نفسه: ص 85.

[3] المرجع السابق: ص 87.

ويندرج هذا المفهوم ضمن ظاهرة لغوية عالمية لا تكاد تسلم منها لغة من اللّغات تسمّى "**الاقتراض**" "**emprunt**"؛ حيث تتبادل اللّغات الأخذ والعطاء، ويستعير بعضها من بعض كلمات جاهزة تؤدّي مفهوما معيّنا في لغاتها الأصلية يصعب أداؤه بغير أصوات تلك الكلمات، وإذا حاولت لغة ما أن تنقل ذلك المفهوم الوافد بمعجمها المحلّي، ربّما أضاعت جانبا معتبرا من المعنى، فكان لزاما عليها أن تحافظ على المعنى باقتراض الحروف الأجنبية المعبّرة عن ذلك المفهوم، مع شيء من التّحوير الصّوتي الذي تقتضيه اللّغة المنقول إليها[1].

لقد انشغل فقهاء العربية القدامى بهذه الظّاهرة، وأفاضوا في بحثها تحت عنوان **(المعرّب والدخيل)**؛ إذ عدّوا في باب **(الدخيل)** كلّ كلمة أجنبية دخلت العربية ولم تندمج في بنيتها، بل ظلّت محافظة على خصائصها الصّوتية والصّرفية...، بينما محّضوا المعرّب لكلّ "**ما استعمله العرب من الألفاظ التي أصلها غير عربي، ولكنّهم كتبوها بحروفهم، ووزنوها بأوزانهم، وعاملوها معاملة الكلمة العربية**"[2].

وقد اقترضت العربية من لغات الأمم الأخرى كثيرا من الألفاظ العلمية والحضارية وأقرضتها أضعاف ذلك عددا، إذ أحصى الدكتور "**محمد التونجي**" ما في العربية من ألفاظ معرّبة فألفاها تكاد "**تبلغ قرابة ثلاثة آلاف لفظة فارسيّة، و مئة ونيّف من الحبشيّة، والرّومية، والعبرية، والهندية، والآرامية، ولا نستكثر هذا العدد أمام آلاف الألفاظ العربية التي غزت هذه اللّغات وغيرها**"[3].

يشترط **أحمد مطلوب** – عند اللّجوء إلى التّعريب– مراعاة :

– الاقتصاد في التّعريب.

---

[1] المرجع نفسه: ص 87.

[2] المرجع نفسه: ص 87–88.

[3] المرجع السابق: ص88.

- أن يكون المعرّب على وزن عربي من الأوزان القياسية أو السماعية.
- أن يلائم جرس المعرّب الذّوق العربي وجرس اللّفظ العربي.
- أن لا يكون نافرا عمّا تألفه اللّغة العربية[1].

ومع ذلك يظلّ التّعريب – في نظرنا– شرّا لا بدّ منه في مجال التنمية اللّغوية والوضع الاصطلاحي؛ إذ هو أسهل الوسائل وأسرعها إيتاءً للأكل المعرفي، إنّه الوسيلة الفريدة حين تعزّ الوسائل وتضيق السّبل ويتعذّر نقل المعرفة من لغة إلى أخرى[2].

**هـ– النّحت:**

النّحت **(أو "الاشتقاق الكبّار" لدى آخرين)** مصطلح وثيق الصّلة بدلالته اللّغوية الأولى؛ حيث إنّ "**النّون والحاء والتّاء كلمة تدلّ على نجر شيء وتسويته بحديدة، ونحت النجّار الخشبة، ينحتها نحتا (...)، وما سقط من المنحوت نحاتة**"[3].

وفي العربية الفصحى صياغات قديمة من طراز : حَمْدَلَ **(قال : الحمد لله)** حَوْلَقَ **(لا حول ولا قوة إلاّ بالله)**، جَعْفد **(جعلت فداك)**، سَبْحَلَ **(سبحان الله)**، طَلْبَق **(أطال الله بقاءك)**، دَمْعَزَ **(أدام الله عزّك)**... وهي ممّا يسمّى في كلام العرب المنحوت، ومعناه أنّ الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحت النجّار خشبتين ويجعلهما واحدة[4].

وعلى هذا فالنّحت يعني ابتداع كلمة مركّبة حروفها من كلمتين أو أكثر، تنتزع من حروفها للدّلالة على معنى هو مزيج من دلالات الكلمات المنتزع منها (المنحوت منها)[5].

ولعلّ ما رغّب بعض المعاصرين **(المحافظين)** عن النّحت، إضافة إلى إجماعهم على عدم قياسيّته لقلّة ما ورد منه، هو ما يمكن أن ينجرّ عنه من كلمات مبهمة معقّدة،

---

(1) المرجع نفسه: ص 89.

(2) المرجع نفسه: ص 90.

(3) المرجع نفسه: ص 90.

(4) المرجع نفسه: ص 91.

(5) المرجع السابق: ص 91.

فضلا على غياب ضوابط معياريّة واضحة تحتكم إليها عملية النّحت، ممّا حدا بعضهم على الاجتهاد في ابتداع بعض القواعد والمعايير التي تضبط آلية النّحت وتضفي عليها لمسات عربية تقرّب النّحت ذاته من خصائص اللّغة العربية.

ومن جملة تلك المعايير يمكن أن نذكر ما يلي :

– ألاّ يقلّ عدد حروف الكلمة المنحوتة عن أربعة حروف؛ ربّما كي لا تلتبس بكلمة أخرى تحمل الحروف نفسها، لكنّها كلمة مفردة أصيلة مجرّدة.

– أن يكون لكلّ كلمة من الكلمات المنحوت منها معنى يختلف عن معنى الكلمة الأخرى، لتجتمع المعاني في الكلمة المنحوتة.

– أن ننحت من الكلمات الأكثر تداولا واستعمالا.

– أن تبقى حروف المنحوت منه على ترتيبها بعد النّحت.

– أن تشتمل كلّ كلمة منحوتة على حرف أو أكثر من حروف الذّلاقة (ف.م.ل.ن.ب.ر) تطبيقا لقانون لغوي معروف يشمل الكلمات الرّباعية والخماسية الأصل.

– التحقّق من الائتلاف المطلوب في النّسيج الصّوتي للكلمة المنحوتة، بالحذر من الوقوع في تنافر الحروف؛ إذ لا يستساغ اجتماع حرفين متنافرين في كلمة عربية **(مثل: الصّاد والجيم، والهاء والعين، العين والخاء ،الجيم والقاف، الطّاء والجيم، النّون بعد الرّاء، الزّاي بعد الدّال،...)**

– أن تؤدّي الكلمة المنحوتة حاجات العربية من إفراد وتثنية ونسبة وإعراب...

– أن تكون على وزن عربي، قدر الإمكان، كأن تكون على وزن (فَعْلَلَ)أو (تَفَعْلَلَ) إذا كانت فعلا،...[1].

ثمّة ضربُ آخر من النّحت، لا يكاد يستأثر باهتمام الدّارسين العرب، وإذا حدث العكس فنادرا ما يُدْرَسُ في نطاق النّحت، وهو ضرب أكثر نحاتة، وأشدّ اختزالا، وأغرب

[1] المرجع السابق: ص 96–97.

هيئة،...يمكننا تسمية هذا الضّرب من النّحت **(النّحت الهجائي)**؛ حيث يدلّ (الهجاء) في اللّغة على "**تقطيع اللّفظة بحروفها**"، كما يمكننا تسميته **(النّحت الاستهلالي)** [1].

مثال : (حماس) اختزال لـ (حركة المقاومة الإسلامية).

[1] المرجع نفسه: ص 97.

**- رابعا: إشكالية المصطلح النقدي.**

**1- إشكالية المصطلح النقدي في النقد العربي الحديث:**

تثار بين حين وآخر "**مشكلة المصطلح النقدي**" بما يثار من مشكلات أدبية أو فكرية، ومن يتابع حركة التّأليف في هذا القرن لا يجد مشكلة بالمعنى الدّقيق، فهناك تراث عربي ضخم يتمثّل في أكثر من "**ألف وخمسمائة مصطلح أدبي وبلاغي ونقدي** "، ولو رجع من يرفع شعار "**إشكالية المصطلح**" إلى ذلك التّراث لوجد الطّريق ممهّدا.

إنّ انقطاع بعض المهتمّين بقضايا الأدب ونقده عن التّراث العربي أدّى إلى هذه المشكلة المتصوّرة أو المفتعلة، ولو أدرك المنقطعون مسالك الغربيّين وعودتهم إلى التّراث اليوناني والرّوماني لرأوا السّبيل واضحا للعيان، وممّا أدّى إلى هذه المشكلة أنّ بعضهم لا يعرف الظّروف التي نشأ فيها المصطلح والأسباب التي دفعت إلى وضعه ولم يطّلع على الأدب الأجنبي إطّلاعا يؤهّله لفهم المصطلح فهما دقيقا، واكتفى بما يكتب عن الأدب من مقالات أوقعته في الخلط والاضطراب[1].

إنّ مشكلة المصطلح النقدي حدثت من الفوضى التي يعيشها التّأليف والتّرجمة ممّا زادها خللا واضطرابا :

**أ- اختلاف ثقافة المؤلّفين أو الباحثين وهو ثلاثة أنواع:**

**الأول:** ذو ثقافة أجنبية يقرأ الأدب ونقده باللّغة الأجنبية.

**الثاني:** ذو ثقافة مضطربة يقرأ الأدب الأجنبي ونقده بالعربية.

**الثالث:** ذو ثقافة عربية يأخذ من كلّ فنّ بطرف[2].

لقد أدّى هذا الاختلاف في لون الثّقافة وطريق تحصيلها إلى أن يأخذ من يقرأ باللّغة الأجنبية مصطلحاته عن اللّغة التي يعرفها فيقع الاختلاف والتّفاوت كما حصل بين المغرب

---

[1] أحمد مطلوب: في المصطلح النقدي، ص 23.

[2] المرجع نفسه: ص 24.

العربـي والمشـرق العربـي، أمّـا ذو الثّقافـة المضـطربة والمعتمـد علـى التّرجمـات فـأمره أكثـر اضطرابا ومثله ذو الثّقافة العربية الذي لم تتّضح أمامه الرؤية ولم يستطع أن يوازن بين ما كـان ومـا يفرضـه الواقـع الجديـد، وهـذان الصّـنفان فـي حيـرة مـن الأمـر فهمـا يتأرجحـان بـين المصـطلحات العربيـة والأجنبيـة، ولـن يكـون هنـاك مصـطلح عربـي إن لـم يتـوفّر عليـه رجـال يحملون من الثّقافة العربية والثّقافة الأجنبية ما يجعلهم قادرين على القول الفصل، وصادرين عن أصالة وتفكير عميق في وضع المصطلحات[1].

**ب- اختلاف الأوروبيّين:** أنفسهم في المصطلح ونظرتهم إليه من خلال ثقافتهم الخاصّة أو مذهبهم الأدبي والنقدي، ويتجلّى ذلك في مصطلح "**الصّورة**" فهي عند العرب غيرها عند الغربيّين، وهي عند الرّومانسيّين تمثّل المشاعر والأفكار الذّاتية، وعند البرناسيّين تعرض الموضوعية، وعند الرّمزيّين تنقل المحسوس إلى عالم الوعي الباطني، وعند السرياليّين تعنى بالدّلالة النّفسية[2]، وهي عند غيرهم "**رسم قوامه الكلمات**" وهي:**" إعادة إنتاج عقلية، ذكرى لتجربة عاطفية أو إدراكية غابرة ليست بالضّرورة بصرية"**[3].

إذن كيف يفهم العربي هذا التّفاوت إن لم يفهم الرّوح الأدبية التي كانت سائدة حين ظهرت ألوان تلك الصّور؟ وكيف يحدّد مصطلحها ويستعمله ويديره في كتاباته وهو يجهل دلالته الدّقيقة؟.

**ج- الاشتراك اللّفظي:** في اللّغة المنقول عنها **واختلاف المترجمين** عن اللّغات المختلفة.

**د- الاشتراك اللّفظي:** في اللّغة العربية **ودلالة المصطلح الواحد** على عدّة أشياء[4].

كلّ هذه الأسباب إذن خلّفت جوّا غير محمود في الدّراسات الأدبية والنقدية، وجعلت بعض الدّارسين يتعثّرون.

---

[1] المرجع السابق: ص 24.

[2] محمد غنيمي هلال: النقد الأدبي الحديث، ط3، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1964، ص 417.

[3] أحمد مطلوب: في المصطلح النقدي، ص 24.

[4] المرجع نفسه: ص 25.

وممّا لا شكّ فيه أنّ **واقعنا النقدي العربي واقع متأزّم** كون خطابه ما يزال يتخبّط في عشواء المناهج الجديدة، ويكابد وعثاء المصطلحات البرّاقة وكثيرا ما تعالت الأصوات والصّيحات وهبّت المعالجات لتشخيص هذا **الفيروس الاصطلاحي** الذي طالما حمّل جريرة هذا الطّاعون![1]

فراح البعض يعزو "**استغلاق الخطاب النقدي عليه إلى عسر مصطلحاته ظانّا أن لو كان الأداء الاصطلاحي على غير ما هو عليه لأمكنه أن يدرك كلّ العلم الذي حملته اللّغة له، وترى البعض قد انبرى مهاجرا يرمي الخطاب النقدي بالألغاز مشهّرا بما ظنّه إغلاقا في المصطلح، وطاعنا من لا يواسي أمره بتقديم مادّة العلم بعد ترك جهازه المصطلحي**"[2].

وقد لاحظ الدكتور "**يوسف وغليسي**" بأنّ جلّ الدّراسات والبحوث متّفقة على وصف المصطلحات اللّسانية والسّيميائية التي هي المعين الأساس للقاموس النقدي الجديد بالمشكلة فالدكتور "**محمد حلمي خليل**" يقرّر أنّ المصطلحات اللّسانية **"أصبحت تشكّل عبئا كبيرا على الدّارس الأكاديمي المبتدئ والمتقدّم"**[3]، أمّا "**عبد القادر الفاسي**" يعتقد **"أنّ أهمّ ما يتّسم به وضع المصطلح هو طابعه العفوي، وهي عفوية لا تقترن بمبادئ منهجية دقيقة، ولا بالاكتراث بالأبعاد النّظرية للمشكّل المصطلحي، وقد قادت هذه العفوية إلى كثير من النتائج السّلبية، وفي مقدّمتها الاضطراب والفوضى في وضع المصطلحات، وعدم تناسق المقابلات المقترحة للمفردات الأجنبية"** [4].

---

[1] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 53.

[2] المرجع نفسه: ص 53.

[3] المرجع نفسه: ص 53.

[4] المرجع نفسه: ص 53.

بينما الدكتور "**رشيد بن مالك**" يلاحظ أنّ **"ترجمة المصطلح في الخطاب السّيميائي المعاصر تتّسم بالاضطراب الذي يحول دون بثّ وتلقّي الرّسالة العلمية ويؤدّي في جميع الحالات إلى نسف الأسس التي ينبغي أن ينبني عليها التّواصل العلمي"**[1].

كما أنّ **"فحصا دقيقا للمصطلحية المسخّرة في الدّراسات النقدية يكشف إلى أيّ حدّ هي عميقة حالة الفوضى والتّذبذب"** لأنّ هذا **"الاضطراب المصطلحي الذي يعدّ السّمة الغالبة في البحوث النقدية صادر عن التسرّع في تبنّي هذا التيّار أو ذاك، وعن غياب رغبة حقيقية في تمثّل وفهم جوهر السّؤال"**[2].

كما سبق أيضا وأن لاحظ "**توفيق الزّيدي**" أنّ:**"المصطلح النقدي اللّساني ومسألة نقله إلى العربية يشكّل عقبة كبرى أمام هذا البحث، إذ هو يمرّ بفترة تأرجح وغموض أدّت إلى عملية ترادف وخلط كبيرين"**[3].

أضف إلى ذلك أنّ المتأمّل للدكتور "**وهب رومية**" يستشفّ تلك النّزعة التشاؤمية من لغة النقد الجديد، ومن التّوظيف الاصطلاحي المضطرب، حيث غدا **" الاضطراب في استخدام المصطلح النقدي آفة فاشيّة يعاني منها النقد العربي المعاصر معاناة قاسية"**[4].

وهذا الاضطراب بطبيعة الحال راجع إلى كوننا نرتكب إثما لا يغتفر وهو نقل المصطلح النقدي الغربي **(الفلسفي)** إلى ثقافتنا العربية التي تختلف عن الثقافة الغربية وفي هذا الصّدد يصرّح الدكتور "**عبد العزيز حمّودة**" في **(مراياه المحدّبة)** بقوله :" **حينما ننقل نحن الحداثيّين العرب المصطلح النقدي الجديد في عزلة عن خلفيته الفكرية والفلسفية فإنّه يفرغ من دلالته ويفقد القدرة على أن يحدّد معنى. فإذا نقلناه بعوالقه الفلسفية أدّى**

---

[1] رشيد بن مالك: مقدمة في السيميائية السردية، د.ط، دار القصبة، 2000، ص 72.

[2] المرجع نفسه: ص 71.

[3] توفيق الزيدي: أثر اللّسانيات في النقد العربي الحديث من خلال بعض نماذجه، د.ط، الدار العربية للكتاب، تونس، ليبيا، 1984، ص 15.

[4] وهب أحمد رومية : شعرنا القديم والنقد الجديد، د.ط، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، مارس، 1996، ص 40.

**إلى الفوضى والاضطراب، إذ إنّ القيم المعرفية القادمة مع المصطلح تختلف، بل تتعارض أحيانا، مع القيم المعرفية التي طوّرها الفكر العربي المختلف**".[1] ويؤكّد ذلك في **(مراياه المقعّرة)** بقوله :"**إنّنا نرتكب إثما لا يغتفر حينما ننقل المصطلح النقدي الغربي، وهو مصطلح فلسفي بالدّرجة الأولى بكّل عوالقه المعرفية إلى ثقافة مختلفة هي الثّقافة العربية دون إدراك للاختلاف**»[2].

ويا للأسف !!!؟

وعلى العموم، فإنّ كلّ الشّهادات النقدية المنقولة تشترك في رميها للمصطلح الجديد بسهام الإشكال والإغراب والانغلاق...، ووجه الإشكالية في ذلك أنّ المصطلح الأجنبي قد ينقل بمصطلح عربي مبهم الحدّ والمفهوم، أو أنّ المفهوم الغربي الواحد قد ينقل بعشرات المصطلحات العربية المترادفة أمامه، أو أنّ المصطلح العربي الواحد قد يرد مقابلا لمفهومين غربيّين أو أكثر في الوقت ذاته، أو أنّ النّاقد العربي الواحد قد يصطنع مصطلحا فيه كثيرا من التصرّف –زيادة أو انتقاصا– في مقابله الأجنبي... [3]

## 1-1- جدليّة المنهج والمصطلح:

توجد علاقة قرابة وثيقة بين المنهج والمصطلح يجدر بالنّاقد وصلها، كونهما عنوان ليس في وسع أحدهما أن يستغني عن الآخر أثناء الفعل النقدي، ودون ذلك يهتزّ الخطاب النقدي وتذهب ريحه ويفشل في القيام بوظيفته[4].

---

[1] عبد العزيز حمّودة: المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك، د.ط، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ابريل، 1998، ص 55.

[2] عبد العزيز حمّودة: المرايا المقعرة نحو نظرية نقدية عربية، د.ط، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أغسطس، 2001، ص 09.

[3] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 55.

[4] المرجع نفسه: ص 56.

إنّ المنهج والمصطلح وجهان لعملة واحدة، كيف لا ونجدهما يقومان على نوع من التّوليف والتّكامل فهما يصطرعان ويتصارعان من أجل التّقارب لا التّباعد، فكما تقتضي القراءة المنهجية المصطلح، فإنّ المصطلح كذلك **"يحدّد مسار القراءة، ويدلّ على وجهتها، بمعنى أنّ العلاقة ما بين المنهج في القراءة لا بل القراءة أيّا كان منهجها، والمصطلح وثيقة اللّحمة والسّدى، من هذه الزّاوية يمكن أن نفسّر اختلاف المصطلح من قراءة إلى قراءة، ومن هذه الزّاوية أيضا يمكن أن نفهم شيوع مصطلحات ما دون غيرها من المصطلحات في قراءة دون قراءة"**[1].

من الواضح إذن أنّ **المنهج والمصطلح** رديفان متلازمان، وأنّ المصطلح في أدنى وظائفه النّقدية هو مفتاح منهجي، لأنّ المصطلحات المستخدمة في القراءة النّقدية **" تحدس بالمنهج الذي ينطوي تحته المصطلح"**[2].

ومن أمارات القصور المنهجي والفوضى النّقدية أن نطبّق منهجا نقديا باستخدام مصطلحات غيره من المناهج، لأنّ المصطلح " **وثيق الصّلة بالمنهج ويفقد شرعيّته خارج توظيفه**" [3].

2- **إشكالية المصطلح النّقدي عند "عبد الله إبراهيم":**

تعاني الثّقافة العربية الحديثة أزمة حقيقية في ما يخصّ ممارسات المصطلح، وطرائق استخدامه في كثير من حقول المعرفة التي تكوّن أركان تلك الثّقافة. وسمة الخلط والغموض والارتباك التي تسم جميع الممارسات التي تتّصل بأمر **المصطلح**، تفاعلت، فأصبحت **إشكالية أساسية** من إشكاليات الثقافة العربية الحديثة. والأمر في الأصل، يرتبط بسببين اثنين، أفضيا إلى كثير من المظاهر المتصّلة بهما، وهما :

---

[1] المرجع السابق: ص 57.

[2] المرجع نفسه: ص 57.

[3] المرجع نفسه: ص 57-58.

أ- **إشكالية الأصالة:** ويتجلّى أمرها خلال ممارسة ثقافية، كثيرة ومتنوّعة، تحاول أن تضفي على المصطلح الذي أنتجته الثّقافة العربية في الماضي دلالات حديثة، وتعمل على انتزاعه من حقل معرفي، وتستعمله في حقل معرفي آخر، دون أن تراعي خصائصه التي اكتسبها ضمن حقله الأصل، الأمر الذي يغذّي المصطلح بمفاهيم غريبة عن السّياقات الثّقافية له.

ب- **إشكالية المعاصرة** : ويتجلّى أمرها خلال ممارسات ثقافية، أكثر تردّدا وتنوّعا، تعمل على نقل المصطلح من ثقافة أجنبية إلى الثّقافة العربية، دون أيّة مراعاة لخصائصه التي اكتسبها من البنية الثقافية الأصلية التي نشأ وتشكّل فيها، ودون مراعاة، أيضا لخصائص الثّقافة التي يصار إلى استخدامه فيها. وهو أمر تفاقم خطره، إثر الاتّصال غير المنظّم بالثّقافة الغربية الحديثة، إذ أعادت "**ثقافة المركز**" إنتاج الدّلالات الاصطلاحية طبقا لشروطها الثّقافية الخاصّة، ولم يحدث تفاعل خلاّق، يغذّي المصطلح العربي بدلالته الخاصّة في الثّقافة العربية[1].

شحن المصطلح القديم، بدلالة جديدة مغايرة لدلالته الأصل، أو نقل مصطلح ذي دلالة محدّدة، ضمن ثقافة ما إلى ثقافة أخرى، أفضى في الثّقافة العربية الحديثة، إلى اضطراب كبير، قاد إلى غموض لا يقبل اللّبس في دلالة المصطلح وسوء في استعماله، في أهمّ حقول التفكّر القائمة الآن، وترتّب على ذلك، أن تعرّضت فعالية الإرسال والتلقّي إلى خلل بيّن، وخضعت في كثير من الأحيان، لجهل وتنطّع الأدعياء، الأمر الذي أسهم في كثير من حقول المعرفة، إلى شيوع ضروب من الممارسات التي تفتقر إلى أبسط مقوّمات العلم، بإجراءات المصطلح، وإجراءات المنهج، ورافق ذلك، انعدام أيّة مراجعة جادّة لتلك الممارسات الخاطئة، ممّا جعل الإشكالية مركّبة، تتعلّق بأصول المصطلح، ومصادره، ومفاهيمه، وممارساته، وإجراءاته. وتطوّراته فيما يخصّ الشّكل والدّلالة، وكلّ ذلك أجهز على

---

[1] عبد الله إبراهيم: المطابقة والاختلاف بحث في نقد المركزيات الثقافية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، 2004، ص 560.

كثير من المحاولات الخصبة في حقل المعرفة، سواء تعلّق الأمر بالمعرفة الفلسفية والفكرية والعلمية أو بـ "**علم الانتقاد**" في شؤون الأدب والفنّ وغير ذلك. والأمر يعود، فيما يعود، إلى اختلاف واضح حول النّظم الاصطلاحية في تلك المحاولات، حينا، وغموض وعدم تمكّن من فكّ تلك النّظم، حينا آخر، ممّا جعل تلك الجهود، صرخات مخنوقة لا صدى لها، وهو ما يمكن توقّعه لأيّة محاولة جادّة تنهج النّهج ذاته[1].

ومن خلال هذه اللّمحة الخاطفة عن إشكالية المصطلح عند "**عبد الله إبراهيم**" ارتأينا أن نتناول أهمّ **المصطلحات النقدية** الواردة في كتابه "**المطابقة والاختلاف**" في الفصل اللّاحق.

[1] المرجع السابق: ص 560-561.

**تمهيد:**

تنطلق هذه الدّراسة من واقع نقدي عربي متأزّم، لا يزال الخطاب النقدي الجديد يتخبّط في عشواء مناهجه، ويتجشّم وعثاء مصطلحاته، ولا يزال المتلقي- في ذهوله البريء- يتحمّل كلّ تبعات هذه الأزمة العاتية التي اختلط فيها حابل الفكر بنابل اللّغة.[1]

وسواء علينا أكانت حال الجهاز الاصطلاحي لهذا الخطاب النقدي مُرضية أم مَرضيّة، فقد آلينا على النفس أن نتفحصّها منطلقين من عيّنة واضحة وهي: **(المطابقة والاختلاف)** للدكتور **عبد الله إبراهيم**، وأهمّ المصطلحات النقدية الواردة فيه تمثّلت في:

**1- المطابقة:**

هي مماثلة الثقافة الغربية، من جانب، ومطابقة تصوّرات الثقافة الدينية الموروثة، بطابعها السجالي وليس العقلي- الثقافي، من جانب آخر، فحيثما اتّجهت تلك النظرة إلى حقول التفكير المتعدّدة، لا تجد أمامها- على مستوى الرؤى والمناهج والمفاهيم- سوى ضروب من التّماثل والتّطابق مع ثقافات استعيرت من مرجعيات مختلفة مكانيا و زمانيا، مرجعيات فرضت حضورها وهيمنتها في المعطى الثقافي الحديث مباشرة، وتجاوزت ذلك، إلى حدّ أصبحت فيه على صلة وثيقة بالتصوّرات التي تنتج ذلك المعطى، سواء تمّ الأمر استنادا إلى مبدأ القبول أو إلى مبدأ الرّفض وردّ الفعل. يعود ذلك، فيما يعود، إلى سببين رئيسيين: أوّلهما يتّصل بهيمنة المركزيات الثقافية الكبرى ومحدّداتها الإيديولوجية، وهي تمارس اختزالا لثقافتنا الحديثة، وثانيهما: الاستجابة السلبية لمعطيات تلك المركزيات وعدم القدرة على التحرّر من فرضياتها الأساسية، والاختلاف المعرفي معها، وهو أمر يتعلّق بواقع الثقافة العربية الحديثة التي رهنت ذاتها بعلاقات امتثالية لتلك المركزيات، ولم تفلح في بلورة أطر عامة فاعلة تمكّنها من الحوار المتفاعل معها، فكانت تستعيد تصوّراتها دون مراعاة التباعد المرجعي والزمني. [2]

---

[1] يوسف وغليسي في ظلال النصوص تأملات نقدية في كتابات جزائرية، ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص319.

[2] عبد الله إبراهيم: المطابقة والاختلاف بحث في نقد المركزيات الثقافية ، ص07.

وهو أمر يجعلها تندرج في علاقات ولاء وامتثال لغيرها، بعيدا عن واقعها التاريخي والاجتماعي الّذي يقصى ويستبعد، وتحلّ مكانه سلسلة متّصلة من أفعال المحاكاة والتقليد، بما فيها تبنّي جملة من المفاهيم والمناهج والموضوعات المشروطة بأبعاد تاريخية مختلفة. (1)

تحدّث **زكي نجيب محمود** عن مفهومي المطابقة بنوعيها، ولكن بمصطلحين مختلفين هما: "**الأصالة والمعاصرة**".

إنّ الإستراتيجية التي يقترحها **زكي نجيب محمود** لتجديد الفكر العربي تهدف إلى المشاركة في تحديد معالم الهوية الثقافية بإزاء تحدّيين كبيرين أولهما: ما انحدر إلينا من الماضي، وثانيهما: ما وفد علينا من الغرب.

وهو أمر يتّصل بثنائية تتردّد في تضاعيف ثقافتنا الحديثة بصورة متواترة، وهي "**الأصالة والمعاصرة**" التي أكّد **زكي نجيب محمود**، أنّه أسهم في تحديد آفاقها، وشغلته فكريا، وينعطف إلى تحديد دلالة "**الأصالة**" ليؤكّد أنّه يريد بها تلك الجوانب الثقافية التي نبتت أساسا في تربة الوطن، وابتدعتها عقولنا نحن ومشاعرنا نحن، وقرائحنا نحن ابتداعا. ثمّ يخلص إلى التركيب المنشود بقوله: "**ومن هذا (الأصيل) وذلك (المنقول المشتول) يجب أن تنسج حياتنا الجديدة لحمة وسدى**" وذهب إلى أنّه "**لا يعرف أحدا قبله قد رسم الصورة على نحو ما رسمها هو**".(2)

يرجع الجذر الفلسفي لهذه الرؤية بكاملها إلى استراتيجية "**الجدل الهيغلي**" إذ التركيب الجديد هو خلاصة نقيضين(3) "**الأصالة والمعاصرة**".

ثمّ يمضي **زكي نجيب محمود**، في كشف معالم تصوّره لهذه الإشكالية، مؤكّدا "**وجوب النظر إلى ماضينا كما هو مرسوم فيما ورثناه عن السلف فنجد طريق السير واضحا، فأولا**

---

(1) المرجع السابق: ص07.

(2) المرجع نفسه: ص577 (بتصرف).

(3) المرجع نفسه: ص577.

**وقبل كلّ شيء آخر، يجب أن يكون واضحا بأنّ التنكّر للماضي في جملته إنّما هو تخليط المجانين... فلنصمّ آذاننا عمّا يقال عن إدارة ظهورنا للماضي على هذه الصورة الرّعناء، وثانيا تجيء نظرة مضادة يريد لنا أصحابها أن نحيط بكلّ ما ورثناه بهالات التقديس، وهي نظرة إن تكن أقلّ جنونا من سابقتها، فهي تظلّ مع ذلك في دائرة الجنون".**[1]

ومن المقدمتين المذكورتين، تلزم نتيجة مادية هادية "أن نأخذ من ماضينا ما يخدم حاضرنا فلا هو إنكار له، ولا هو تقديس، بل الأمر أمر حياة لابدّ لها من مواجهة ظروفها الراهنة، ثمّ لابد لها في الوقت نفسه أن تجعل نفسها حلقة في سلسلة الحلقات التي هي تاريخها، وإلّا حكمت على نفسها، بأن تكون حاضرا لقيطا مجهول الأبوين" وخلاصة ما يريده، تظافر **عاطفة** الانتماء الفعّال إلى الماضي و**عقلانية** المشاركة في هذا العصر، بما يفرضه من شروط التحديث والتجديد والتطوير في شتّى ميادين الحياة. و"**وجوب الدعوة إلى هوية عربية أصيلة تتبنّى إضافة الحداثة كما هي متمثّلة في صورة العلم الجديد وتقنياته، مشاركة في ابتكار، وليس اكتفاء بشرائه من أصحابه".**[2]

ونخلص من هذا التحليل أنّ **عبد الله إبراهيم** و**زكي نجيب محمود** اتّفقا على نفس الهدف المنشود ونفس الموضوع وهو الدعوة إلى الاختلاف المشروط بالوعي الّذي يوّفر حرّية نسبية في ممارسة التفكير، وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على اتفاقهما في الرؤى والمفاهيم إلّا أنّ الاختلاف المقصود هنا هو اختلاف في استعمال المصطلحات، وهذا من **فوضى الاصطلاح.**

## 2- التفكيك:

---

(1) المرجع السابق: ص580.

(2) المرجع نفسه: ص 580.

تحيل الدلالة الاصطلاحية لـ"**التفكيك**– **Déconstruction**" على فضاء دلالي واسع، يقترن بتفكيك الخطابات الفلسفية، والنّظم الفكرية، وإعادة النظر إليها بحسب عناصرها المكوّنة والاستغراق فيها وصولا إلى الإلمام بالبؤر الأساسية المطمورة فيها، وهو ما يفترض الحاجة إلى إجراء حفريات في تلك النّظم، كما تجلّت خطابيا، وكما تشكّلت تاريخيا ومعرفيا، ويترتّب على هذا، أنّ الدلالة الاصطلاحية لـ"**التفكيك**" تختلف عن دلالته اللغوية التي تحيل على التخريب والتهديم والتقويض، وينهض التفكيك على منهجية التعارض بين المكوّنات التي تشكّل كيان الخطاب، وتركها تعمّق اختلافاتها، وتكشف تناقضاتها الداخلية، ويحذّر **دريدا** من تبسيط موضوع البحث، ويرى أنّه عدوّ المنهجيات الحديثة، ومنها التفكيك هو: التبسيط والاختزال.[1]

يذكر **جاك دريدا** في إحدى المحاورات أنّه حين وضع مصطلح **(Déconstruction)** كان يفكّر خصوصا في استخدام **هيدغر** لكلمة (التدمير– **Destruction)**؛ بمعنى تحليل بنية ما عن طريق نشرها وبسطها على طاولة التشريح، مثلما كان يفكّر في كلمة **(Abbau)** الألمانية أي **(Démontage)** الفرنسية التي استعملها **فرويد** للدلالة على نوع من التركيب بالمقلوب، ويذكر أنّ التفكيك– بحكم تزامنه مع التألّق البنيوي– "كان موجّها أيضا ضدّ الهيمنة البنيوية".[2]

ويقول **دريدا** في حوار مع **كرستيان ديكان:** "إنّ التفكيك هو حركة بنيانية وضدّ البنيانية في الآن نفسه. فنحن نفكّك بناء أو حادثا مصطنعا لنبرز بنياته، أضلاعه، أو هيكله كما قلت، ولكن نفكّ في آن معا البنية التي لا تفسّر شيئا، فهي ليست مركزا، ولا مبدأ ولا قوة، أو مبدأ الأحداث بالمعنى الكامل، فالتفكيك من حيث الماهية، بالقول عنه أنّه طريقة

---

[1] المرجع السابق: ص631.

[2] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص344.

"حصر البسيط" أو تحليل، أنّه يذهب أبعد من القرار النقدي، من الفكر النقدي، لهذا فهو ليس سلبيا مع أنّه فسّر كذلك على الرغم من كلّ الاحتياطات. [1]

- **ترى كيف هاجر هذا المصطلح- حدّا ومفهوما- إلى الثقافة النقدية العربية؟**

تردّد الدكتور **عبد الله الغذامي** كثيرا، وهو يواجه هذا المصطلح الأجنبي، قبل أن يرسو على (التشريحية) مقابلا عربيا له: "**احترت في تعريب هذا المصطلح ولم أر أحدا من العرب تعرّض له من قبل- على حدّ اطلاعي- وفكّرت له بكلمات مثل (النّقض/والفكّ) ولكن وجدتهما يحملان دلالات سلبية تسيء إلى الفكرة. ثمّ فكّرت باستخدام كلمة (التحليلية) من مصدر (حلّ) أي نقض، ولكنّني خشيت أن تلتبس مع (حلّل) أي درس بتفصيل، واستقرّ رأيي أخيرا على كلمة (التشريحية أو تشريح النّص). والمقصود بهذا الاتّجاه هو تفكيك النّص من أجل إعادة بنائه، وهذه وسيلة تفتح المجال للإبداع القرائي كي يتفاعل مع النّص...**". [2]

من المقابلات الأخرى التي واجهت بها الكتابات العربية مصطلح **(déconstruction)** نذكر (اللّابناء) و(النقد اللّابنائي) اللذين استعملهما **شكري عزيز ماضي** في سياقات موضعية من أحد كتبه، وواضح أنّهما لا يعدوان أن يكونا ترجمة حرفية للكلمة الأجنبية.[3]

كما يمكن أن نذكر **(نظرية التفكيك)** التي اصطنعها **مجدي أحمد توفيق**.

ويمكن أن نذكر **(التحليلية البنيوية)** التي أوردها **يوئيل يوسف عزيز** في ترجمته لكتاب **وليم راي**، دون نسبتها إلى باحث محدّد، قائلا في هامش مقدمة الكتاب: "**ترجمت أيضا بلفظة التحليلية البنيوية، ولكن لفظة التفكيكية تظلّ أقرب إلى الكلمة الإنجليزية Deconstruction**".[4]

---

[1] عبد الله إبراهيم وآخرون: معرفة الآخر مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة، ط2، المركز الثقافي العربي، بيروت- لبنان، 1996، ص114.

[2] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص344- 345.

[3] المرجع نفسه: ص346.

[4] المرجع نفسه: ص347.

إلى جانب كلّ ذلك نشير إلى أنّ الدكتور **عبد الملك مرتاض** الّذي سبق له أن استعمل **(التفكيكية)** في كتبه **(ألف ليلة وليلة) 1989**، و**(أ-ي) 1992**، و**(تحليل الخطاب السّردي) 1995**، مثلما استعار **(التشريحية)** إلى جانب **(التفكيكية)** في كتابه **(أ-ي)**، قد انقلب على هذه الاختيارات الاصطلاحية الأولى، مفضلا عليها مصطلحه الجديد **(التقويض)** أو **(نظرية التقويض)**، أو **(التقويضية)** التي يخصّ بها المصطلح الفرنسي **(deconstructionnisme)**، من باب أنّ "**أصل المعنى في فلسفة دريدا تقويض يعقبه بناء على أنقاضه، على حين أنّ معنى التفكيك في اللّغة العربية يقتضي عزل قطع جهاز أو بناء عن بعضها بعض دون إيذائها، أو إصابتها بالعطب، كتفكيك قطع محرّك أو أجزاء بندقية، وهلمّ جرّا... والخيمة في العربية تطنّب إذا بنيت، و(تقوّض) إذا أسقطت أعمدتها وطويت... وقد جاء هذان المعنيان متلازمين في بيت لأبي الطيب المتنبي**".[1]

ومنذ سنة **1955** (تاريخ أوّل استعمال للتقويض من قبل مرتاض)، أصبحنا نراه يتحيّن أيّة مناسبة **(تفكيكية)** لتقويض هذا المصطلح وإبراز مسوّغات إحلال **(التقويض)** محلّ **(التفكيك)**. [2]

وبالموازاة مع صنيع الدكتور **مرتاض**، ألفينا الناقدين الدكتورين **ميجان الرويلي وسعد البازعي** يدافعان عن التقويض **(والتقويضية)** بذات اللهجة التي يدافع بها **مرتاض** (مع استبعاد تأثيره فيهما أو تأثيرهما فيه؛ لأنّ الطبعة الأولى من كتابهما "**دليل الناقد الأدبي**" قد صدرت سنة **1995** أيضا!): "...**على أنّ (التقويض) أقرب من (التفكيك) إلى مفهوم دريدا فالتقويض على نقصه لا يلتبس بمفهوم رينيه ديكارت وميكانيكية تفكيكه للمفاهيم. إضافة إلى ذلك، فالتقويض لا يقبل مثل ما يذهب إليه أهل التفكيك في مقولة (البناء بعد التفكيك). كما أنّ مفهوم التقويض يتناسب مع الاستعارة التي يستخدمها دريدا في وصفه للفكر الماورائي الغربي؛ إذ يصفه باستمرار بأنّه (صرح) أو معمار يجب تقويضه. ولئن**

---

[1] المرجع السابق: ص347.

[2] المرجع نفسه: ص347.

**انطوى مفهوم التقويض على انهيار البناء، فإنّ إعادة البناء تتنافى مع مفهوم دريدا للتقويض؛ إذ يرى في محاولة إعادة البناء فكرا غائيا لا يختلف عن الفكر الّذي يسعى دريدا إلى تقويضه**".[1]

وباستحضار البدائل المصطلحية الممكنة التي اقترحتها الترجمات العربية، والتي بلغت نحو عشرة مقترحات كاملة "**التفكيك، التفكيكية، التشريحية، التشريح، التقويض، التقويضية، نظرية التقويض، النّقضية، اللّابناء، التهديم، التحليلية، البنيوية، ...**". [2]

وهي- على العموم- دلالات ليست ذات شأن كبير مقابل ما يعنيه المصطلح الغربي في مفهومه "**الدريدي**"، بخلاف **(التقويض)** الّذي يقترب منه أكثر. [3]

مع ذلك وبالاحتكام إلى المعيار التداولي، نلاحظ أنّ مصطلح (التفكيكية أو التفكيك) -على علّاته وقصوره المعجمي نسبيا- أكثر شهرة وأوسع تداولا، فلا نملك إلّا أن نصطفيه مصطلحا مفضّلا، ولسان حالنا قول الدكتور **محمود الربيعي** في **(أوراقه النقدية)**: "**ليست كلمة (تفكيكية)- كما يتّضح من معناها عند دريدا- أنسب كلمة يترجم بها مصطلح (Déconstruction). ولكن نظرا لتوالي استخدام الكلمة في النقد العربي، أحافظ هنا على استخدامها وذلك حتّى لا أضيف مزيدا من البلبلة إلى مجال تضطرب فيه ترجمة المصطلحات غاية الاضطراب**".[4]

كلّ هذا الكلام التفكيكي **(التقويضي)** العربي النظري، الّذي يسعى إلى محاكاة المفهوم الغربي، من الصعب الوقوع عليه مترجما في شكل ممارسات نقدية تطبيقية، وجلّ ما وقعنا عليه إنّما كان يفعل تطبيقيا نقيض ما يقوله نظريا، وكان يحلّل ويشرح ويفكّك ثمّ يبني في إطار هو أدنى إلى التصوّر البنيوي منه إلى التقويض **(التدميري)!** [5]

---

(1) المرجع السابق: ص348.

(2) المرجع نفسه: ص350- 351.

(3) المرجع نفسه: ص351.

(4) المرجع نفسه: ص351.

(5) المرجع نفسه: ص353.

وفي هذا الصدد يمكن القول بأنّ المصطلحات النقدية الجديدة يكتنفها الغموض والاضطراب فليس هناك اتفاقا بين نقاد العرب حول تلك المصطلحات.

**3- الاختلاف:**

هو الوسيلة لتعميق الرؤى الذاتية من جانب، والحوار مع الآخر، والتفاعل معه من جانب آخر، وجعل الحاضر موجّها ومنطلقا للتصوّرات الفكرية وموضوعا للبحث والتحليل، وتجاوز السجال إلى الحوار، ونقد الذات الامتثالية، والدعوة إلى ذات هي مجموع ذوات كفؤة، وقادرة على إنتاج الفعل والتفاعل مع الآخر على نفس المستوى من المقدرة والإمكانية. [1]

فالاختلاف انفصال إجرائي عن الآخر، بما يمكّن من رؤيته بوضوح كافٍ، وانفصال رمزي عن الذات بما يجعل مراقبة أفعالها ممكنة. [2]

تعدّ مقولة "**الاختلاف- Différance**" إحدى المرتكزات الأساسية لمنهجية التفكيك ويمكن تأشير الدلالة المعجمية لـ"الاختلاف" كما وردت في كتابات **دريدا**، بأنّها نسيج دلالي متعدّد، هضم فيه دلالات مجموعة من المفردات فثمّة **To differ** ويدلّ على المغايرة والاختلاف **وعدم** التشابه في الشكل، و **To defer** وهي مفردة لاتينية توحي بالتشتّت والتفرّق و **To defer** ويدلّ على التأجيل والتأخير والإرجاء والتعويق. واضح أنّ المغايرة والانتشار والتمدّد والتفرّق خواص لأشياء مكانية ترتبط بالفضاء والحيّز. بينما يكون الإرجاء والتأجيل والتأخير مرتبطا بالزمان. مقولة "الاختلاف" هي نسيج متشابك من جميع الدلالات التي ذكرت، وإذا كان "الاختلاف" متعدّدا في مستوياته الدلالية، تتنازعه خصائص مكانية وزمانية وصوتية، فإنّه في التفكيك بوصفه مصطلحا إجرائيا، إنّما يحيل على الاختلاف المرجأ أبدا، هو الاختلاف الّذي يحرّر المتلقي من استحضار المرجع المحدّد، ويترك له حرية استحضار أو تعويم مرجع خاص به، وذلك لوجود اختلاف بين الدّال والمدلول، والمدلول والمرجع. وإذا

---

[1] عبد الله إبراهيم: المطابقة والاختلاف بحث في نقد المركزيات الثقافية، ص10.

[2] المرجع نفسه: ص10.

كانت العلامة، التي هي صوت في الكلام، تشير فقط إلى فكرة الشيء، بينما يبقى حضور المرجع مستحيلا، بسبب من غيابه في اللحظة الآنية. فكيف بإحضار موضوع المرجع؟

ومن هنا يبدأ إرجاء المرجع في النظام اللغوي وتأجيله مع استمرار الكلام، كما هو الأمر في الدلالات التي تحتشد تحت مصطلح "**الاختلاف**" فهل دلالته هي عدم التشابه أم التفرّق والتبدّد، أم التأخير والإرجاء والتواني، وكيف يمكن التيقّن أنّ **differance** هي **difference** بغير الكتابة، والحرفa في الكلمة الأولى لا يلفظ في الفرنسية، من هنا تنشأ مشكلة الحضور والغياب، حضور الدّال، وتعدّد مدلولاته، وغياب بعضها. [1]

نخلص إلى أنّ "**الاختلاف**" يحيل على تعارض دلالات مكونات الكلام ليس بناء على خصائصها الذاتية، إنّما بناء على الاختلافات فيما بينها. [2]

حسب **ليتش Leitch** الّذي ينقل تعريف **دريدا** للاختلاف بقوله: "**إنّ الاختلاف ليس كلمة، كما أنّه ليس مفهوما، فما هو إذا؟" يجيب دريدا في كتابه "الكلام والظاهرة": "نحن نعني بالاختلاف الإزاحة التي تصبح بواسطتها اللّغة أو الشفرة، أو أيّ نظام مرجعي عام ذي ميزة تاريخية، عبارة عن بنية من الاختلافات**".[3]

الاختلاف عند **دريدا** إذا، فعالية حرّة، غير مقيّدة، ويوجز تعريفه لها بالقول إنّ "**الاختلاف لا يعود ببساطة لا إلى التاريخ ولا إلى البنية**" فالاختلاف يوجد في اللّغة ليكون أوّل الشروط لظهور المعنى. [4]

لم يثر نقل مصطلح **(différence)** إلى العربية إشكالا كبيرا، لأنّ عامة المترجمين أجمعوا على **(الاختلاف)** مقابلا له، ولم يحد عن هذا الإجماع إلّا القليل منهم؛ **كسعيد علوش** الّذي استعمل **(المباينة)** و**التهامي الراجي الهاشمي** (صاحب الاختيارات

---

[1] المرجع السابق: ص632- 633 (بتصرف).

[2] المرجع نفسه: ص633.

[3] عبد الله إبراهيم وآخرون: معرفة الآخر مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة، ص118- 119.

[4] المرجع نفسه: ص122.

الاصطلاحية الشاذّة كالعادة!) الّذي فضّل نقله إلى **(فارق)**، كما فضّل **حامد أبو أحمد (التخالف)**. [1]

وأمّا المصطلح المولّد **(différance)** فلم يستقرّ على مقابل عربي موحّد، بل اضطرب بين أيدي الباحثين، وتراوحت ترجماته المختلفة بين:

- (الفارق)، لدى **محمد البكري**.
- (المباينة)، لدى **عبد السلام بنعيد العالي**.
- (التأجيل)، لدى **هاشم صالح**، و**عبد العزيز حمودة**.
- (الاختلاف المرجأ)، لدى **هدى شكري عياد** و**عز الدين إسماعيل**.
- (المغايرة)، لدى **فريد الزاهي**.
- (الإرجاء)، لدى **جابر عصفور**، و**محمد عناني**، و**أسامة الحاج**، ... [2]

ونورد ما ذهب إليه الدكتور **سمير سعيد الحجازي** حينما قال: "**إنّنا نجد عددا غير قليل من النقاد والباحثين يستعملون مصطلحات أو مفاهيم نقدية على نحو يدلّ على أنّهم لم يستعملوها إلّا من قبيل اللغو أو من قبيل الموضة الفكرية دون أن يعرفوا كيفية الاستعمالات الدقيقة لهذه المصطلحات**".[3]

**4- التمركز حول العقل:**

لقد ترجم **عبد الله إبراهيم** الكلمة الأجنبية **(logocentrisme)** ب"**التمركز حول العقل**" وذهب مع **دريدا** في تعريفه لهذا المصطلح. فـ"**ما الّذي يعنيه دريدا بـ(التمركز حول العقل)؟ إنّه التظافر لتأسيس بنية قوة في خارطة الفكر، ويعمد دريدا إلى اقتحام سكونية الميتافيزيقيا الغربية متسلّحا بمقولته هذه لتمييز أوّلا نزعة التمركز الطبيعية في هذه**

---

[1] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص362.

[2] المرجع نفسه: ص362- 363.

[3] سمير سعيد حجازي: النقد الأدبي المعاصر قضاياه واتجاهاته، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2001، ص90- 91.

**الميتافيزيقيا وذلك من خلال (اللوغوس)**" [1]، وتتحدّد استراتيجية هذه المقولة في البرنامج التفكيكي الهادف إلى نقد سلطة العقل والمنطق في الفلسفة الغربية، إلى فحص الميتافيزيقيا التي تبطل جميع المعاني التي لا تتطابق والنماذج العقلية المتصوّرة، وعلى الضد ممّا تذهب إليه الميتافيزيقيا الغربية. في تجلّياتها الفكرية والمعرفية، يدعو **دريدا** إلى دور حرّ للغة، بوصفها متوالية لا نهائية من اختلافات المعنى، ولا يمكنه تقرير أرجحية أمر، إلّا استنادا إلى قرائن تعوّمها القراءة الحفرية. [2]

استقرأ **جاك دريدا** الفكر الفلسفي الغربي، من عهد **أفلاطون** إلى عصرنا هذا، فلاحظ أنّه يتّسم بمركزية اللوغوس **(logocentrisme)** التي أطلقها على "**ميتافيزيقيا عرقيّة مركزية (ethnocentrique)، في معنى أصلي وغير نسبوي (relativiste)، إنّها موصولة بتاريخ الغرب**". بمعنى أنّ الفكر الغربي فكر متحيّز، عنصري، ينّصب نفسه بؤرة مركزية للعالم، ويسعى إلى تفسير العالم بإخضاعه إلى رؤية معيّنة ودلالة موحّدة منبعثة من أناه.[3]

لهذا فهو بوساطة مقولة "**التمركز حول العقل**" يهدف إلى تحطيم تلك المركزية المعيّنة وجوديا بوصفها حضورا لا متناهيا، جاعلا من هذه المقولة دليلا لنقد مفاهيم التمركز، وهادفا إلى معاينة نظم المقولات المعتمدة على الحضور، ويدعو إلى ضرورة التفكير بعدم وجود مركز، فالمركز لا يمكن لمسه في شكل الوجود، بل ليس له خاصية مكانية، كما أنّه ليس مثبتا موضعيا بل وظيفيا، إنّه، في حقيقة الأمر، نوع من اللّامكان، وبغيابه، أو تقويضه، يتحوّل كلّ شيء إلى خطاب وتذوب الدلالة المركزية أو الأصلية المفترضة أو المتعالية، ويفتح الخطاب على أفق المستقبل دونما ضوابط مسبقة وتتحوّل قوة الحضور، بفعل نظام الاختلاف، إلى غياب للدلالة المتعالية، إلى تخصيب للدلالة المحتملة. [4]

---

[1] عبد الله إبراهيم وآخرون: معرفة الآخر مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة، ص123.

[2] عبد الله إبراهيم: المطابقة والاختلاف بحث في نقد المركزيات الثقافية، ص632.

[3] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص357.

[4] عبد الله إبراهيم وآخرون: معرفة والآخر مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة، ص123– 124.

لقد تكرّر هذا المصطلح كثيرا في كتابات **دريدا**، بهذا المفهوم، مقترنا مصطلحين مماثلين يشاطرانه دلالات التعصّب والعنصرية والأنانية، هما: مصطلح **"égocentrisme"** (الّذي يمكننا نقله إلى "**الأنوية المركزية**")، ومصطلح **"ethnocentrisme"** (بمعنى "**مركزية العرق**" أو "**العرقية المركزية**")، وكلاهما يدلّ على مركزية العقل الأوربي واحتقاره للشعوب غير الأوربية، ويكرّس ميتافيزيقا الحضور الغربي.[1]

وقد نقل هذا المصطلح (الدريدي) إلى العربية بأشكال مختلفة، نذكر منها:

- (مركزية العقل)، لدى **عبد الملك مرتاض**.
- (التمركز حول العقل)، لدى **عبدالله إبراهيم**، و**بسّام قطوس**.
- (العقلنة المعرفية المركزية)، لدى **سليمان عشراتي** الّذي لم يمنعه ذلك من استعمال الصيغة المعرّبة (اللوغوسنتريزم) في موضع آخر.
- (العقل مركزية)، لدى **فريد الزاهي**.
- (التمركز المنطقي)، لدى كلّ من: **عبد الله الغذامي** و**فاضل ثامر** و**ميجان الرويلي**.
- (المنطقية المركزية أو العقلانية المركزية)، **لدى هاشم صالح**.
- (مركزية اللّغة)، لدى **عبد المقصود عبد الكريم**.
- (مركزية الكلمة)، **لدى محمد عصفور**.
- (الكلممركزية)، لدى **خميسي بوغرارة**.
- (مركزية الكلام)، لدى **أسامة الحاج** الّذي استعمل في سياق آخر من الكتاب ذاته صيغة معرّبة تعريبا جزئيا هي (اللوغومركزية).
- (اللوغوس مركزية)، لدى **سعيد علوش**.
- (مركزية اللجوس)، لدى **جابر عصفور**. [2]

---

[1] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص357.

[2] المرجع نفسه: ص357– 358.

من الواضح أنّ الاختلاف في ترجمة مصطلح **(logocentrisme)** بين نقاد العرب، كلّ حسب مرجعيته، أدّى إلى ظهور مصطلحات نقدية مترجمة تطفو على سطح الخطاب النقدي، ممّا صعّب على المتلقي أن يختار أيّا منها يستخدم.

**5- التمركز حول الصوت:**

يذهب **عبد الله إبراهيم** مع **دريدا** في أنّه يرى "**أنّ تفضيل الكلام على الكتابة، وهو ما يصطلح عليه يسمّيه:(التمركز حول الصوت phonocentrisme) إنّما هو سمة كلاسيكية من سمات التمركز حول العقل**".[1]

يخلص **دريدا** إلى أنّ أحد أكثر السبل تأثيرا التي نهض عليها التمركز حول العقل في الفلسفة الأوربية، هو اهتمامها بالكلام على حساب الكتابة، فالتمركز حول العقل والمنطق هو في حقيقة الأمر "**تمركز حول الصوت**"، ويرجع جذر هذا الاهتمام إلى **أفلاطون** الّذي عبّر عن الحقيقة قائلا إنّها "**حوار الروح الصامت مع النفس**" وهذا التأكيد هو إحدى الدعائم الأساسية لحضور المتكلّم مع نفسه، فالحقيقة، حسب **أفلاطون**، ما هي إلّا المباشرة الصريحة للنفس، كما يتمثّل حضور "**التمركز حول الصوت**" في الحوار بين متحدّثين يجمعهما زمان واحد، ومكان واحد، وما سوف يرشّح عن حديثهما من معنى أو مقصد حول ما قالاه بالضبط، أو ما قصداه بقولهما على وجه الدقّة. [2]

ومعنى ذلك أنّ مبدأ **(المركزية الصوتية)**، ضمن مركزية اللوغوس التي تقوم عليها الميتافيزيقا الغربية من **أفلاطون** إلى **هيدغر**، إنّما ينتصر للوحدة الصوتية **(phoné)** على حساب الوحدة الكتابية **(gramme)**، ويعطي الأولوية للمنطوق أمام المكتوب، أي يفضّل الحضور على الغياب.[3]

---

[1] عبد الله إبراهيم: المطابقة والاختلاف بحث في نقد المركزيات الثقافية، ص638.

[2] عبد الله إبراهيم وآخرون: معرفة الآخر مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة، ص125.

[3] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص360.

وما نلاحظه هنا أنّ مصطلح (المركزية الصوتية) مقابل عربي آخر للكلمة الأجنبية **(phonoventrisme)** وهذا يدلّ على شيء واحد هو أنّه ليس هناك اصطلاح بين نقاد العرب حول الاصطلاح!!!

**6- علم الكتابة:**

إذا كان **دريدا** ركّب مصطلح **(logocentrism)** لمعالجة موضوع التمركز حول العقل فإنّه يستخدم مصطلح **(grammatology)** يستكشف به أبعاد التمركز حول الكلام. وهذا المصطلح الّذي يمكن ترجمته ب"**علم الكتابة**" ذو أصول إغريقية وهو مهجّن من اللفظ الّذي يحيل على الحرف الّذي هو نقش كتابي، والممارسة الكتابية بوصفها علما، ومع أنّ هدف **دريدا** هو كشف جملة الممارسات الإقصائية التي تعرّضت لها الكتابة في الفكر الغربي والإعلاء من شأن الكلام. فإنّ الوجه الآخر لذلك الهدف هو التفكير جديّا بضرورة قلب ذلك التصوّر الّذي منح أفضلية للكلام على حساب الكتابة، ومنح الأخيرة دورا فاعلا في خارطة التعبير الفكري، منطلقا من وجهة نظر ترى أنّ جميع خصائص الكتابة، مثل غياب المتكلّم وغياب وعيه، تغني المعنى، ويتقدم بفكرته المناقضة للموروث الميتافيزيقي وهي بدل تصوّر الكتابة على أنّها مشتقّ طفيلي من الكلام، فإنّ الأمر الأكثر صوابا هو اعتبار الكلام مشتقّ من الكتابة، هنا يفترض **دريدا** وجود نموذج بدئي للكتابة تفرضه الضرورة. [1]

الكتابة هي على نقيض الكلام تتجسّد عبر نظام مادي- مرئي من العلامات، فالكتابة لا تفترض حضورا مباشرا للمتكلّم، لأنّ العلامات المرئية المشكّلة على الورق أو غيره تختلف عن الأصوات المتناثرة في الهواء في أثناء التكلم، فالأخيرة تختفي بانتهاء الحديث، ولا تمتلك خاصية البقاء إن لم تسجّل، وكلّ خصائص الديمومة والبقاء لصيقة الكتابة. [2]

وعلى هذا فإنّ فعل الكتابة غير مرتبط بغائية قبلية، إنّما هو يوقظ معنى تلك الغائية، إنّه انقطاع عن وسط التاريخ التجريبي وصولا إلى تحقيق وفاق مع الجوهر المغيّب للتجريبية

---

[1] عبد الله إبراهيم: المطابقة والاختلاف بحث في نقد المركزيات الثقافية، ص641- 342.

[2] المرجع نفسه: ص642.

والتاريخية المجرّدة، أنّه ليس رغبة محض، فذلك الفعل لا يتحدّد بعاطفة بل بحرّية وواجب، فعالية الكتابة في علاقتها بالوجود تطمح إلى أن تكون الممرّ الوحيد لإقصاء العاطفة، على الرغم من المخاطر المحتملة بسبب عملية الإقصاء هذه التي قد يكون لها تأثير مباشر في الإنسان. الكتابة ستكون وسيلة يحقّق بها الإنسان تناهيه وغايته حين يريد الانفصال عمّا هو موجود. [1]

إنّ مصطلح **(grammatology)** قد اختلفت ترجماته إلى العربية بين:

- (النحوية)، لدى **عبد الله الغذامي، وميجان الرولي وسعد البازعي.**
- (علم النحو)، لدى **خميسي بوغرارة.**
- (علمانية النحو)، و(علم النحو)، لدى **عبد الملك مرتاض** قبل أن يرسو على (علم الكتابة) لاحقا.
- (دراسة الخطوط)، لدى **بسام بركة.**
- (القلمية)، لدى **التهامي الراجي الهاشمي.**
- (النحو–لوجيا)، لدى **سعيد علوش.**
- (الغراماتولوجيا) لدى كلّ من: **هاشم صالح، وكاظم جهاد، سليمان عشراتي، وبسام قطوس**، و**عبد الله إبراهيم.**
- (الكتابة)، لدى **فاضل ثامر.**
- (دراسة الكتابة)، لدى **جابر عصفور** الّذي يصطنعه أيضا إلى جانب (علم الكتابة الجراماتولوجيا) في موقف آخر.
- أما (علم الكتابة) فأهله كثيرون. [2]

وخلاصة هذا التحليل هي أنّ نقل المصطلح الأجنبي إلى العربية أحدث فوضى عارمة في المصطلحات النقدية العربية سببها اختلاف بين النقاد في الترجمة.

---

[1] المرجع السابق: ص649.

[2] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص369– 370.

**7- القراءة:**

يعرّف **عبد الله إبراهيم** "**القراءة**" بأنّها: "**استراتيجية تعويم المقاصد المضمرة والمتناثرة التي تنطوي عليها النّصوص الأدبية، استنادا إلى حيثيّات منهجية منظّمة يتوفّر عليها القارئ- الناقد، وهو يقارب العالم المتخيّل للنّصوص الإبداعية**".[1]

يستعين **دريدا** برؤيته الخاصة لتحديد مفاهيم جديدة للغة والنص والدلالة والقراءة، ومن خلال هذه الرؤية الجديدة أفلح بأن يسلّح منهجه بقوة خاصة أرست مقولاته الأساسية مثل "**الاختلاف**" و"**التمركز حول العقل**" و"**الغراماتولوجيا**". وغني عن القول أنّ مفتاح عمله والأرضية الصّلبة التي يستند إليها هي قراءته المتميّزة للخطابات، فقد نسف القراءات التقليدية وواجه النّصوص بحرّية دونما نظرة مسبقة. وبدل أن يعمد إلى البحث عن بؤر ومراكز، أبحر فيها دونما خوف وتردّد هدفه كما يؤكّد هو التموضع في البنية غير المتجانسة للنّص والخروج إلى سطحها ساعة يشاء، وحرية الانتقال بين خارج وداخل النّص تمدّه بنظرة محورية للأثر نفسه.[2]

من الملاحظ هنا أنّ **عبد الله إبراهيم** و**جاك دريدا** اختلفا في تعريفهما لمصطلح القراءة نظرا لوجهة نظر كلّ منهما ومرجعيته الثقافية وهو اختلاف في زاوية النّظر إلى المفهوم.

**8- السّردية:**

هي حقل جديد، انصرف إلى الاهتمام بمكوّنات الخطاب السردي، ومظاهره وأبنيته، ومستوياته الدلالية، وانتظم في تيّارين: السّردية اللسانية كما تجلّت في جهود **جيرار جنيت**، و**تودوروف**، و**بارت**، وهو تيار يعنى بدراسة الخطاب السّردي في مستويات التركيب والعلائق التي تربط الرّاوي بالمتن الحكائي. والسّردية الدلالية، كما تجلّت في جهود **بروب**، و**بريمون**، و**غريماس**، وهو تيار يعنى بالبنى العميقة التي تتحكّم بمظاهر الخطاب، وصولا إلى تحديد

---

[1] عبد الله إبراهيم: المطابقة والاختلاف بحث في نقد المركزيات الثقافية، ص503.

[2] عبد الله إبراهيم وآخرون: معرفة الآخر مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة، ص136- 137.

قواعد وظائفية للسّرد. ولا يخفى أن التياريين يهدفان إلى إنتاج معرفة تطمح إلى توظيف كشوفاتها للاقتراب من الخطاب السّردي، في مستوياته التركيبية والدلالية. ولا يخفى أيضا أنّ هذين التيّارين خصّبا، بالجهود الأنجلو-ساكسونية بشخص **فاولر**، و**برنس**، و**جاتمان**، وبالروسية في شخص **أوسبنسكي**، ممّا شكّل تيارا يحاول التوفيق بين التيارين المذكورين. [1]

لقد ذكر **يوسف وغليسي** أنّ الناقد العراقي **عبد الله إبراهيم**، يقرّ صراحة بأمومة الشعرية **(poetique)** للسّردية **(Narratologie):** "السّردية فرع من أصل كبير هو الشعرية".[2]

نكتفي بإشارة ممتعضة إلى مصطلح "**المسردية**" الغريب، والأغرب أن يكون صاحبه هو **عبد السلام المسدّي!** لأنّه مصدر صناعي مشتقّ من مصطلح "**المسرد**" الّذي يفقهه المسدّي جيّدا، وقد ألفنا أن نجعله مقابلا للمصطلح الأجنبي **(glossaire)** الّذي ينتمي إلى عالم المعجمية، ولا صلة له بالدراسة السّردية. [3]

لقد اختلفت ترجمات مصطلح **(Narratologie)** إلى العربية بين:

- (السردانية) و (علم السّرد)، لدى **عبد الملك مرتاض.**
- (دراسة السّرد)، لدى **التهامي الراجي الهاشمي.**
- (علم السرديات)، لدى **عبد الحميد بورايو.**
- (السّردية) و (علم السّرد) و (السرديات)، لدى **عبد الله إبراهيم.**
- (السرديات)، لدى **سعيد يقطين.**
- (علم السّرد) و (علم القص) و (علم الرّواية)، لدى **محمد عناني.**
- (دراسة الرّواية) و (دراسة الحكاية)، لدى **بسام بركة.**

**9- الخطاب و النّص:**

---

[1] عبد الله إبراهيم: المطابقة والاختلاف بحث في نقد المركزيات الثقافية، ص519- 520.

[2] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص303.

[3] المرجع نفسه: ص302.

يذكر **عبد الله إبراهيم** في كتابه أنّ تعريف **التهانوي** للخطاب تعريف شامل، يتّسع لدلالة المصطلح، كما تشكّل في الثقافة العربية، حيث ربط **التهانوي**– شأن من سبقه في حقل علم الأصول واللغة– الخطاب بالكلام، وهو بذلك دلّل على الأصول الشفاهية للمصطلح، فدلالته لم تقترن بعلامة مكتوبة، إنّما تتّصل بالمستوى الشفاهي، وهذا يكشف هيمنة العلامة السمعية، وعلوّ شأنها في الثقافة العربية الموروثة، على حساب العلامة المرئية. وبخاصة أنّ دلالة المصطلح اتّصلت بمفهوم كلام الله الّذي عدّ خطابا (=كلاما) لفظيا متعاليا.[1]

الخطاب، كما يمكن أن نخلص إليه، إثر البحث في أصوله، وعلاقته مع الأثر والنص، هو: مظهر نحوي مركّب من وحدات لغوية، ملفوظة أو مكتوبة، ويخضع لقواعد في تشكّله وفي تكوينه الداخلي، قابلة للتنميط والتعيين، بما يجعله خاضعا لشروط الجنس الأدبي الّذي ينتمي إليه، سرديا كان أم شعريا، ومرتهنا بالخصائص النّوعية لجنسه، ونجد فيه صدى واضحا لأثار الزمن والبنيات الثقافية، أمّا النّص، فمظهر دلالي، يتمّ فيه إنتاج المعنى الذي يتحوّل إلى دلالة حال تشكّله في ذهن القارئ ، بفعل انتظام الأدلّة، واندراجها في علاقات تتابع وتجاوز تفضي إلى ظهور معنى يتصّل بالقراءة وإجراءاتها، وبالقارئ وإمكاناته، وهنا تتّضح علاقة النّص بالخطاب، فهي علاقة جزء بكلّ، فلا نصّ بدون خطاب يوفّر له الصيرورة الذاتية التي من طبيعتها التحوّل، تبعا لمقتضيات التلقّي والتأويل.[2]

ففيما وجد "**الخطاب**" و "**النّص**" وعرفا وتطوّرا في دائرة الأصول، وصفا للإشارة إلى حكم متعيّن ظاهر استنادا إلى قرائن واضحة تؤكّد صحّة الحكم، وتدلّل عليه، فإنّ "**الخطاب**" في الثقافة الغربية، نشأ، أوّل الأمر، إلى جوار "**اللوغوس**" للإحالة على الكلام أو الحديث الّذي يتّصف بميزات عقلية– منطقية، أمّا "**النّص**" فقد وضع للدلالة على منظومة متجانسة من الكلمات والمنسوجة بطريقة، تماثل عمل النسّاج الّذي ينسج قطعة قماش من الخيوط. بيد

---

[1] عبد الله إبراهيم: المطابقة والاختلاف بحث في نقد المركزيات الثقافية، ص563.

[2] المرجع نفسه: ص573– 574.

أنّ التطوّر في الدلالة الإصطلاحية لحق هذين المصطلحين، شأن غيرهما، فأصبح "**الخطاب**" لدى "**التهانوي**" المتأخّر (ق **12**هـ=ق **18**م) يشير إلى اللفظ المتواضع عليه الّذي ينوجد بغية الإفهام، ولا يشمل الحركة، والإشارة غير اللفظية والإيماء، فيما ظلّ "النّص" محكوما بجذوره الأصولية، دالّا على الحكم حسب مقتضى القرائن التي يتضمّنها، والتطوّر ذاته، لحق بالمصطلحين في الثقافة الغربية؛ إذ اتّسعت دلالة "**الخطاب**" ليحيل على كلّ منظومة لغوية متسلسلة الوحدات، واضحة المعنى، تهدف إلى الإفهام، ودلالة "**النّص**" ليشير إلى النّسيج المتداخل من الألفاظ الدالّة على مقصد واضح.[1]

إنّ التأثير، كما يتجلّى في الثقافة العربية الحديثة، لم يكن متوازنا، ولم يكن تأثيرا يقوم على نوع من التفاعل الخلّاق، إنّما سنجد أنّ "**الخطاب الثقافي العربي**" غلّب "**المحمولات الغربية**" لمصطلحي "**الخطاب والنّص**"، وتخلّص، أو كان يتخلّص من "**المحمولات العربية**" لهما، كما تكوّنا في الأصول، وهو أمر يمكن وصفه، بأنّه "**إقصاء**" اصطلاحي، لمعظم ما يتّصل بجهاز المفاهيم المستعمل الآن في الثقافة العربية الحديثة، وفي "**صدام**" المفاهيم، تكون النتيجة، تنحّي المحمولات العربية للمصطلحات العربية، وهيمنة المحمولات الغربية، وهو أمر أفضى إلى ازدواج بين ما يقتضيه سياق تكوّن المصطلح في محضنه، وحاجات استعماله الآن، ولكنّ نتائج الاصطدام كانت تؤدّي إلى ضمور دلالة المصطلح العربي، وسيادة دلالة المصطلح الغربي، والأمر بأجمعه يعود إلى ما تمارسه ثقافة المركز من سطوة وهيمنة، وما تتقبّله ثقافتنا، دونما وعي وتمحيص، ودونما تفاعل مع الآخر، وفي حقول مارست فيها سطوتها كالمناهج والاصطلاحات وهذا ضرب من سيادة منطق القويّ، واستسلام الآخر له، والتّسليم بما يقول، وهو أمر لن يفضي إلى حوار حقيقي، إذا ظلّ مرتهنا بمفهوم القوّة ومنطقها من طرف، ومفهوم الاستسلام من طرف آخر.[2]

---

[1] المرجع السابق: ص572.

[2] المرجع السابق: ص574.

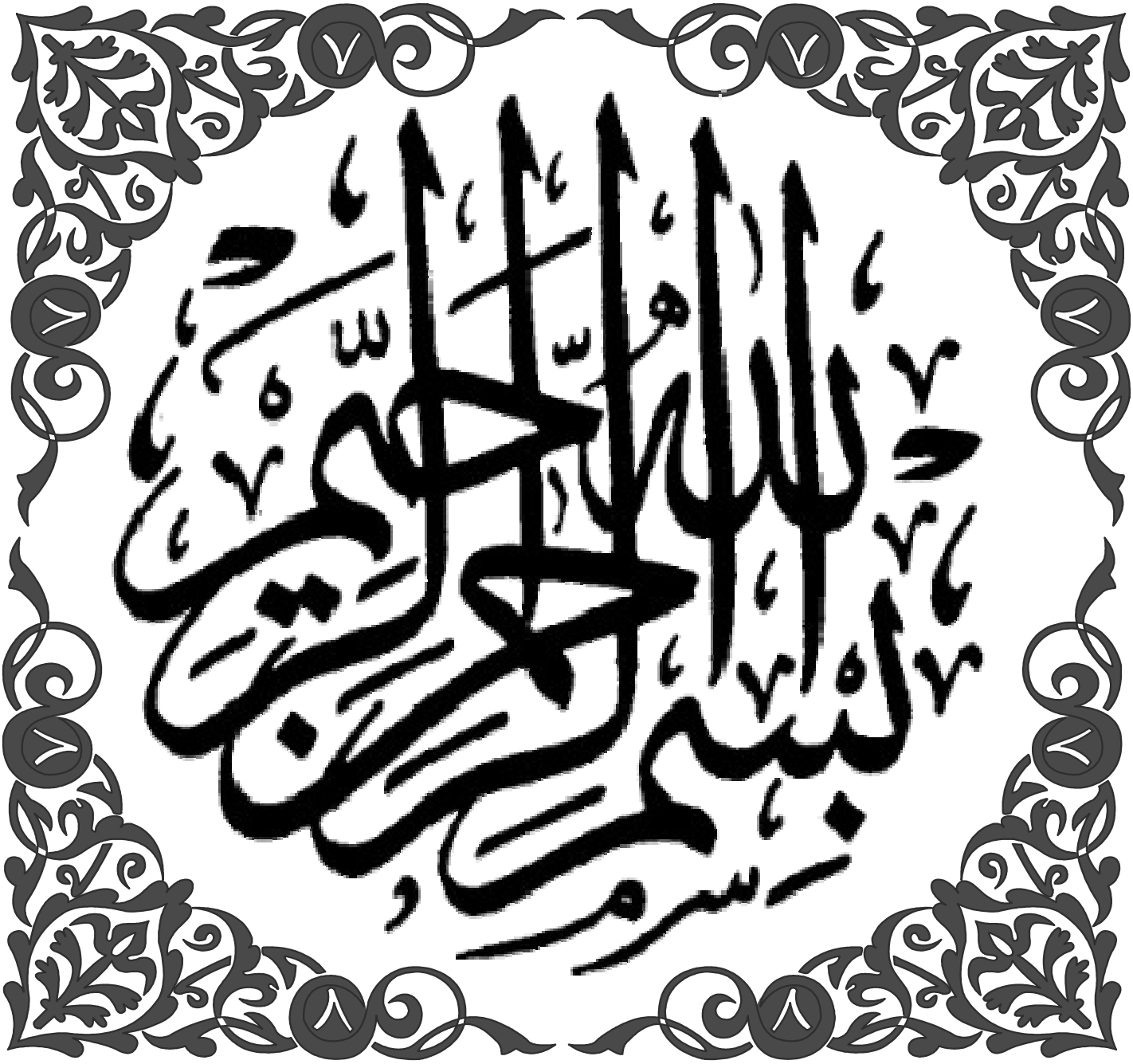
بسم الله الرحمن الرحيم

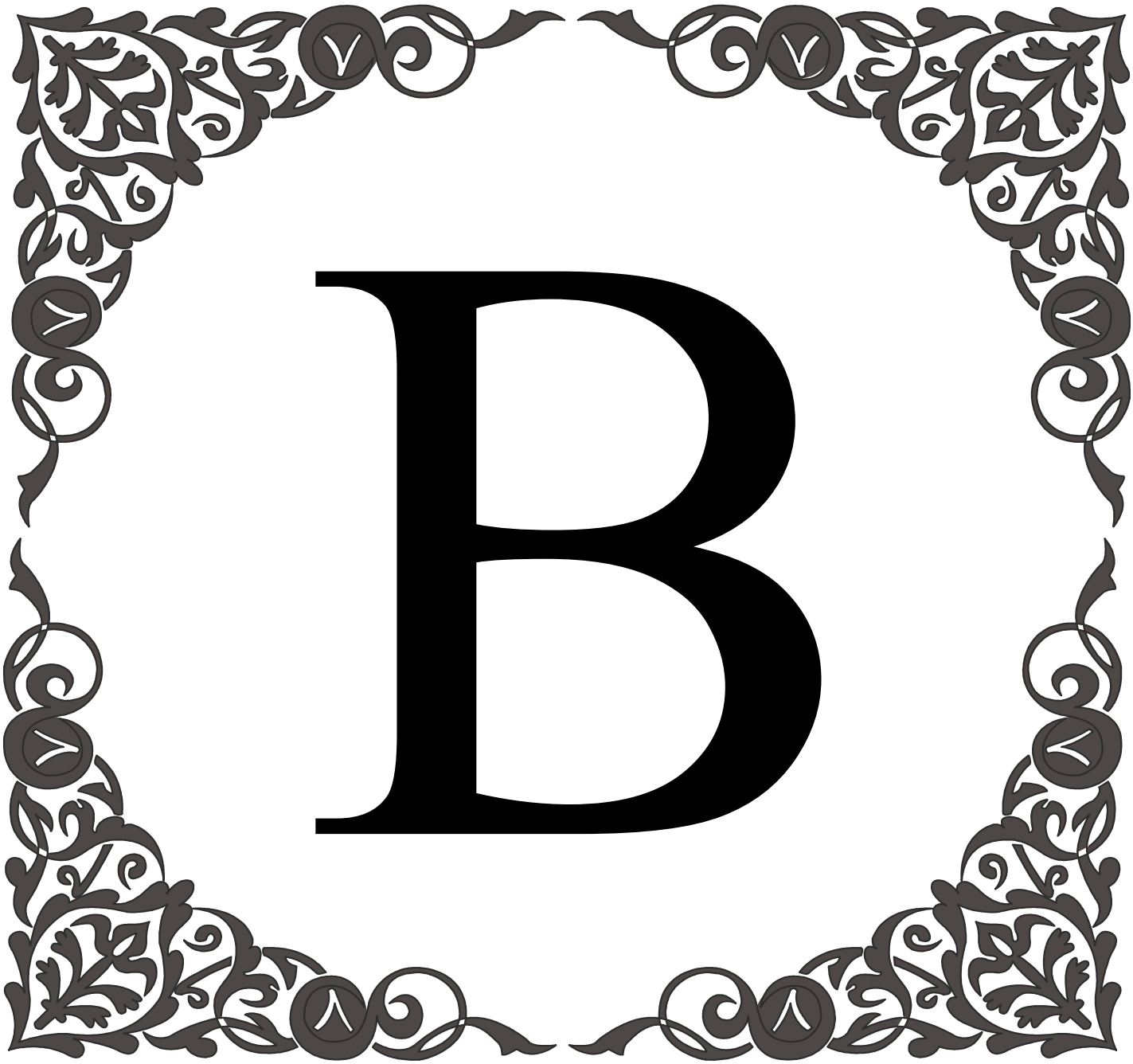
B

# الإهداء

إلى من قال فيهما الرحمان:( **وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنْ الرَّحْمَةِ** )

إلى من رسم بكفاحه أجمل أحلامي، وشيّد بقاؤه نجاحي

إلى من دفع بي إلى معارج العلم

**....والدي العزيز.**

إلى ذلك الحرف اللامتناهي من الحب والرّقة والحنان...

إلى من أهدتني الوسيلة وأقنعتني كيف تكون الفضيلة نورا أتحسّس به خطاي

**....أمّي الحبيبة.**

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله...

إلى من آثرني على نفسه...

إلى من علّمني علم الحياة...

إلى من أظهر لي ما هو أجمل من الحياة...

**زوجي العزيز.**

إلى من سكن حبّه روحي وعاش دمه كياني **أخي كمال**

إلى جواهر قلبي أخواتي: **فتيحة، أسماء، فاطمة الزهراء، رحيمة رانيا، دعاء.**

وابنة أختي: **إكرام**

إلى من جمعن بين سعادتي وحزني...

إلى من أتمنَى أن أذكرهن إذا ذكرنني...

إلى من أتمنّى أن تبقى صورهن في عيوني:

**جيجي، سوسو، زوزو، خيخي، شوشو، هاجر وصباح.**

أهدي ثمرة جهدي.

كريمـــة

**ملخّص الدراسة:**

يعدّ مبدأ التأثّر والتأثير في مختلف مظاهر الحياة سنّة كونية وضرورة حتمية، تفرضها جملة من العوامل والظروف، لكن لكلّ حقبة زمنية معطيات معيّنة، تفرز نوعا من التأثير والتأثّر، فالتاريخ يثبت أنّ الأمم والشعوب لم تستطع أن تحافظ على صبغة واحدة، ولا على شكل ثابت مدى الحياة، لأنّها لم تستطع أن تمنع ذلك التيّار اللغوي الذي يحتّم عليها ضرورة الأخذ والعطاء والتعامل مع الغير. ويشكّل انتقال المعرفة بصفة عامة من مجتمع إلى آخر، ظاهرة من ظواهر التاريخ الإنساني القديم والحديث، ولعلّه من البديهي التذكير بأنّ الحياة الفكرية لدى مختلف الأمم تتغذّى من هذا الانتقال الّذي يكون شرطا، كثيرا ما يؤدّي توفّره إلى القيام بنشاط فكري متميّز. فالتلاقي بين المفاهيم والتصوّرات يلقّح الأفكار وينمّيها ويبعث فيها روحا جديدة، تمنحها القدرة على التفاعل مع الحياة.

والمتأمّل للواقع النقدي العربي يجده يستمدّ مفاهيمه وأنساقه المعرفية من بيئة مغايرة ذات تقاليد خاصة، هذه البيئة هي الساحة النقدية الغربية، لاسيما إذا خصّصنا جانب المصطلحات.

إنّ المصطلح– في يومنا هذا– يواجه العديد من المشاكل بسبب الترجمة، فهي وسيط تواصلي بين اللغات والثقافات حيث يمارس المصطلح المترجم ترحالا وظيفيا تحرّر فيه القواعد المعجمية للفوز بالمعنى الواحد في خطابات الترجمة مما يقتضي التعامل مع شبكة اصطلاحية متجانسة، تتوزّع استراتيجيا لتحقيق التضمين المناسب والتنوّع اللغوي المعادل. علما أنّ اللّغة العربية اليوم في حاجة إلى مترجم باحث ومتخصّص، وسياسة لغوية عربية موحّدة، ضمن استراتيجية تنبع من واقع الترجمة في مواجهتها للانفجار المعلوماتي وتشبّثها بالأصول العربية.

من المقدمة

**Summary**:

The principle of mutual influence in various aspects of life is considered as an imperative necessity imposed by a set of factors and circumstances .However ,for each period of time ,there are a specific circumstances that issues a kind of mutual influence .Indeed, history proves that nations and peoples could neither keep unchanged model of life nor maintain a stable form for life time .This is attributed to their inability to prevent the linguistic stream that imposes the necessity to take –give and interact with the other.

Thus, the transmission of knowledge from one society to another is considered as a phenomena of modern and traditional human history ,and it is obvious to remind that other nation's systems of thought are sustained from that transmission which often leads to a special thinking activity.So,the dynamic interaction of concepts and ideas sustains and develops thought and gives it a new spirit that enable it to cope with life. Those who interested in Arabic Critical Reality find out that it takes its concepts and forms from different environment which is the western critical arena including the field of terminology in particular.

The term-nowadays- faces many problems because of translation which is an interactive intermediary among languages and cultures .Hence, the term moves functionally where the lexical rules are freed in order to win the sole meaning in translation discourses. this movement requires a homogeneous terminological web distributed strategically to realize the appropriate inclusion and parallel language diversity .keeping in mind that today' s Arabic is in need for specialized researcher translator and a unified linguistic policy within a strategy that come out from the reality of translation in its confrontation to the informatics boom on the one hand, and its stick to Arabic foundations on the other hand.